جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

الموضوع :

واقع التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي

دراسة حالة صندوق الوطني للتقاعد –CNR– في الجزائر

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب:

بلحضري يحي

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): بن حدو امينة	.....	**رئيسا**
الأستاذ (ة): حبشي فادية	.....	**مشرفا**
الأستاذ (ة): بن سليمان نجيب	.....	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2022–2023

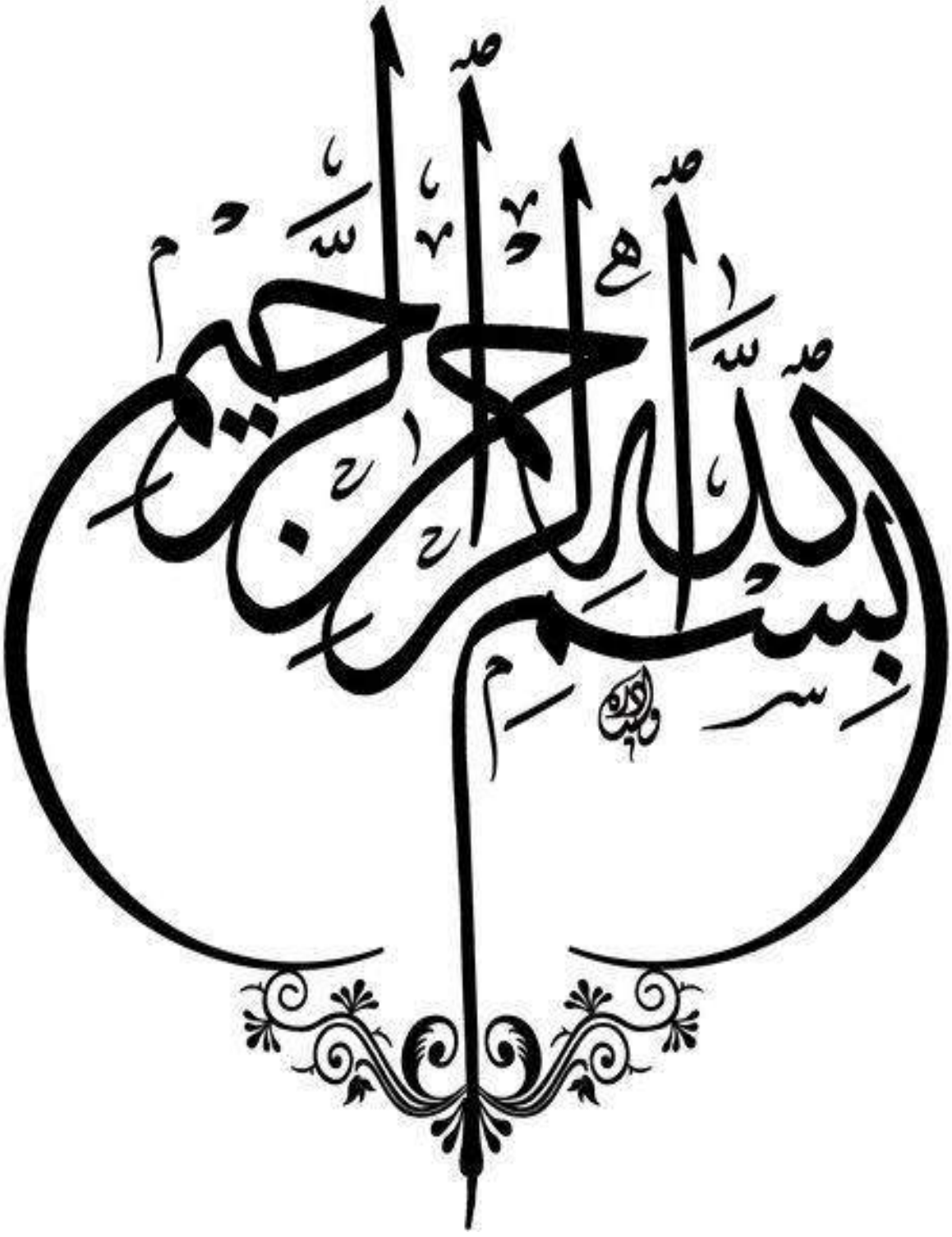
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الشكر والثناء لله عز وجل أولا على القدرة لإنجاز هذا العمل، فالله الحمد على هذه النعم.

وأتقدم بالشكر والتقدير الى استاذتي الفاضلة "**حبشي فادية** " التي تفضلت بإشرافها على هذا البحث، وعلى كل ما قدمته لني من دعم وتوجيه وارشاد لإتمام هذا العمل فلها أسمي عبارات الثناء والتقدير.

كما نتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، ولكل من كان له الفضل في مسيرتي ...

أقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم

بلحضري يحي

اهداء

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي الا بفضله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات الا بتوفيقه ... لطالما كان حلما انتظرته...اليوم وبكل فخر تخرجت من مرحلة الماستر علوم مالية فالحمد الله على البدئ وعند الختام

إلى سكان قلبي ...

"لم يبق لأخرين ما يقدموه لي... فقد فعلت كل شيء"

الى رفيقتي واماني ...بطلتي ومعلمتي الأولى ...من علمتني معنى الحنان ...معنى الصبر القوة والحب من كان دعاءها ورضاها وصلتي في المسير حفظك الله ورعاك يا غاليتي امي

أهدي تخرجي الى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي الله يرحمه

إلى أختي انت مصدر الضوء في عمري

الى الأستاذة المشرفة "حبشي فادية" الذي كان لي الشرف الكبير بان تتولى الاشراف على هذه المذكرة، التي لم تبخل علي بنصائحها خصوصا على المجهودات التي بذلتها في إطار متابعتها الدائمة لهذا العمل فجزاها الله عني خيرا.

الى استاذة بنطوير التي لطالما كانت دعمها لي معنويا و موجها و مرشدا حتى إتمامها بشكلها النهائي.

الى كل العائلة الكريمة كل باسمه الى كل الاحباب والاصحاب اهدي ثمرة جهدي.

بلحضري يحيى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول IV

قائمة الاشكال VI

قائمة المختصرات VIII

الملخصات IX

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة 1

المبحث الأول: التوازن المالي داخل الضمان الاجتماعي 1

المطلب الأول: عموميات عن الحماية الاجتماعية 1

الفرع الاول : تعريف الحماية الاجتماعية 1

الفرع الثاني :أهداف الحماية الاجتماعية 2

الفرع الثالث مبادئ الحماية الاجتماعية : 2

الفرع الرابع : أنواع أنظمة الحماية الاجتماعية 3

المطلب الثاني: نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر 6

الفرع الاول: تعريف الضمان الاجتماعي 6

الفرع الثاني: تاريخ وتطور نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر 6

الفرع الثالث : المخاطر الاجتماعية التي يغطيها نظام الضمان الاجتماعي الجزائري 8

الفرع الرابع: هيئات الضمان الاجتماعي في الجزائر وأدوارها 9

المطلب الثالث: التوازن المالي لهيئات الضمان الاجتماعي 13

الفرع الأول: تعريف التوازن المالي 13

الفرع 2: العوامل التي تؤثر على التوازن المالي للضمان الاجتماعي 15
المبحث الثاني : الدراسات السابقة 18
المطلب الاول : استعراض الدراسات السابقة باللغة العربية :..... 18
المبحث الثاني : استعراض الدراسات السابقة باللغة الاجنبية : 21
المبحث الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة 23
الفرع الاول :اوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة 23
الفرع الثاني :اوجه الاختلاف بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة..... 24
خلاصة الفصل 25
الفصل الثاني : دراسة حالة التوازن المالي على مستوى صندوق الوطني للتقاعد **CNR** 27
المبحث الاول : لمحة عامة حول الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر 27
المطلب الاول : تأسيس الصندوق الوطني للتقاعد **CNR** ومهامه 27
الفرع الاول : تأسيس الصندوق الوطني للتقاعد 27
الفرع الثاني : مهام الصندوق الوطني للتقاعد..... 28
المطلب الثاني : هياكل التسيير الاداري للصندوق الوطني للتقاعد **CNR**..... 29
المطلب الثالث : مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد 31
المبحث الثاني: التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر– دراسة تحليلية..... 32
المطلب الاول: الأساليب والأدوات التحليلية..... 32
الفرع الاول :جمع البيانات 33
الفرع الثاني: معالجة البيانات 33
الفرع الثالث: تحليل النتائج..... 33
المطلب الثاني : تحليل التوازن العام لصناديق الوطنية للتقاعد..... 34

الفرع الاول : تطور الارقام حول الصندوق الوطني للتقاعد 34

الفرع الثاني : التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد..... 37

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة للتوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد والحلول 39

الفرع الاول : العوامل الديموغرافية و الاجتماعية..... 39

الفرع الثاني : العوامل الاقتصادية 40

الفرع الثالث : نتائج الدراسة و تقديم حلول مقترحة لتجنب العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد..... 42

خلاصة الفصل 43

الخاتمة 45

قائمة المراجع 47

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الجدول 1 : تطور انواع المعاشات و المنح بالصندوق الوطني للتقاعد من 2012 الى 2022..... 34
الجدول 2 : توزيع عدد المستفيدين حسب نوع التقاعد لسنة 2022..... 36
الجدول 3 : يمثل عدد المستفيدين من معاش التقاعد من الخارج..... 37
الجدول 4 : : تمثل تطور نفقات و ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد للعمال الأجراء للفترة (2018/2015) الوحدة (مليون د.ج) 37
الجدول 5 : معدل الإعالة الديمغرافية للأشخاص..... 39
الجدول 6 : تطور عدد المتقاعدين حسب الصندوق 39
الجدول 7 : مؤشرات نسبة البطالة..... 40
الجدول 8 : **تغطية الجباية البترولية للإرادات (الوحدة 10^3 دينار)** 41

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

الشكل1 : **تطور نظام BISMARCK**..... 3
الشكل2 : **أساسيات نظام البيفريدج**..... 5
الشكل3 : **مؤشرات التوازن المالي** 15
الشكل4 : **هياكل التسيير الاداري للصندوق الوطني للمتقاعدين** 30
الشكل 5 : **هياكل مديرية العامة** 31
الشكل6 : **تطور عدد المستفيدين من منحة التقاعد من 2012 إلى 2022** 35
الشكل7 : نسب توزيع عدد المستفيدين حسب نوع التقاعد لسنة 2022 36
الشكل8 : **تمثل تطور نفقات و ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد للعمال الأجراء للفترة (2015/2018)**
الوحدة (مليون د.ج) 38

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المفردات باللغة الفرنسية	المختصر	المفردات باللغة العربية
Caisse Nationale des Assurances Sociales Des Travailleurs Salariés	**CNAS**	**الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء**
Caisse Nationale De Sécurité Sociale Des non-Salariés	**CASNOS**	**الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء**
Caisse Nationale Des retraites	**CNR**	**الصندوق الوطني للتقاعد**
Caisse Nationale d'assurances Chômage	**CNAC**	**الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**
Caisse Nationale Des Congés Payés et Du Chômage -intempéries Des Secteurs Du Bâtiment Des Travaux Publics et de l'hydraulique	**CACOBATH**	**الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الاجر و البطالة الناجمة عن سوء الاحوال الجوية لقطاعات البناء ,الاشغال العمومية و الري .**
Fonds national des réserves des retraites	**FNRR**	**الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد**
Office Nationale Des Statistiques	**ONS**	**الديوان الوطني للإحصائيات**

ملخص

الملخصات

الملخص باللغة العربية

تركز هذه المذكرة على تحليل التوازن المالي لصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر. الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم الاستقرار المالي للصندوق من خلال تحليل ايراداته ونفقاته خلال فترة معينة. في الوقت نفسه ، نسعى إلى تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على استدامة الصندوق وصياغة التوصيات ذات الصلة.

أولاً، قدمنا نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتوازن المالي. ثم اخترنا صندوق الوطني للتقاعد كدراسة حالة لتقييم رصيده المالي. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرينا تحليلا مفصلا لمصادر تمويله ونفقاته ، ودرسنا الاتجاهات وحددنا الاختلالات المحتملة. بالإضافة إلى ذلك ، قمنا بدراسة التغيرات الديموغرافية والتوجهات الاقتصادية لتقييم تأثيرها على الرصيد المالي للصندوق . سلطت نتائج هذه الدراسة الضوء على العجز المالي المتكرر وفهم الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع.

أخيرًا ، قدمنا توصيات لتقوية التوازن المالي لصندوق التقاعد الوطني. وتشمل هذه التوصيات تحسين إدارة الموارد المالية ، وتعزيز الرقابة والإشراف ، وتكييف سياسات المعاشات التقاعدية مع التغيرات الديموغرافية والاقتصادية ، وكذلك تعزيز التدابير الحافزة لضمان استدامة نظام المعاشات التقاعدية.

الكلمات المفتاحية: الضمان الاجتماعي ,التوازن المالي , الصندوق الوطني للمتقاعدين ,عجز الصندوق

Abstract

This thesis focuses on analyzing the financial balance of Algeria's National Pension Fund. The main objective of this study is to assess the financial stability of the Fund by analyzing its revenues and expenditures over a given period. At the same time, we seek to identify socio-economic factors that can affect the sustainability of the Fund and formulate relevant recommendations.

First, we introduced Algeria's social security system and the basic concepts related to fiscal balance. Then we chose the National Pension Fund as a case study to assess its financial balance. To this end, we conducted a detailed analysis of its sources of funding and expenditures, studied trends, and identified possible imbalances. In addition, we studied demographic changes and economic trends to assess their impact on the fund's financial balance. The results of this study shed light on the recurrent fiscal deficit and an understanding of the reasons that led to this situation.

Finally, we made recommendations to strengthen the financial balance of the National Pension Fund. These recommendations include improving the management of financial resources, strengthening oversight and supervision, adapting pension policies to demographic and economic changes, as well as strengthening incentive measures to ensure the sustainability of the pension system.

KEYWORD: Social protection ,Social security, Financial balance, CNR, Fund deficit

المقدمة

المقدمة

الضمان الاجتماعي هو نظام مهم يهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية للأفراد والعائلات من خلال توفير معاشات تقاعد وإعانات ورعاية صحية وفقدان العمل والرعاية الاجتماعية الأخرى. لكن لكي يستمر هذا النظام بشكل فعال، يجب أن يكون لديه توازن مالي قوي. يعني التوازن المالي للضمان الاجتماعي أن يكون هناك توازن بين المداخيل والنفقات. يتطلب ذلك جمع الموارد المالية بما يكفي لتغطية التزامات النظام الحالية والمستقبلية. تشمل المداخيل المالية للضمان الاجتماعي المساهمات من الموظفين وأصحاب العمل وربما تساهم الحكومة أيضًا. توجد طرق مختلفة لتمويل الضمان الاجتماعي، وتشمل الاشتراكات الشهرية أو الضرائب أو رسوم أخرى. تحقيق التوازن المالي ضروري لعدة أسباب. أولاً وقبل كل شيء، يضمن التوازن المالي استدامة النظام، حيث يتمكن النظام من تلبية احتياجات المستفيدين على المدى الطويل. يمنح التوازن المالي النظام القدرة على صرف المعاشات والإعانات في الوقت المناسب وبشكل كافٍ. ثانياً، يعزز التوازن المالي الثقة في النظام، حيث يعرف المؤمنون أن النظام مستدام ويمكنه تلبية التزاماته المالية.

على الجانب الآخر، إذا فقد النظام توازنه المالي، فإنه يمكن أن يتسبب في تحديات كبيرة، مما يؤثر على قدرة الافراد على العيش بكرامة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. قد يؤدي النقص في التمويل أيضًا إلى زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة، حيث تضطر الحكومة لتخصيص المزيد من الأموال لتلبية احتياجات الضمان الاجتماعي.

يلعب نظام التقاعد دورا حاسما في الحماية الاجتماعية لكبار السن وفي ضمان مستوى معيشي لائق بعد ترك العمل. في الجزائر، الصندوق الوطني للتقاعد هو الهيئة المسؤولة عن إدارة استحقاقات التقاعد للعاملين في القطاعين العام وشبه العام.

ومع ذلك، واجه الصندوق الوطني التقاعد في السنوات الأخيرة تحديات مالية كبيرة، مما عرض توازنه المالي وقدرته على تلبية احتياجات المتقاعدين للخطر. وهذا يثير تساؤلات حول جدوى واستدامة نظام التقاعد في الجزائر.

هذه المسألة هي نقطة انطلاق دراستنا التي تهدف إلى تحليل نظام التقاعد في الجزائر، مع التركيز على جوانبه الهيكلية والتمويلية و لمعالجة هذا الموضوع و إبراز هذه الجوانب نطرح الاشكالية التالية :

إشكالية الدراسة :

ما هو واقع التوازن المالي لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية :

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

السؤال الأول : فيما تتمثل الحماية الاجتماعية ؟ وماهي انواعها ؟

السؤال الثاني : كيف تطور نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر ؟

السؤال الثالث : ما هي العوامل التي تؤثر في التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الاشكالية و الاسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية :

- الحماية الاجتماعية يهدف لتوفير الرعاية للأفراد من خلال الخدمات والمعاشات لضمان كرامتهم وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- ضمان الاجتماعي في الجزائر تطور ليشمل التأمين الصحي، التقاعد، والرعاية الاجتماعية لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
- العوامل التي تؤثر على التوازن المالي للضمان الاجتماعي هي عجز تمويلي، تغيرات هيكل السكان، والبطالة.

رابعا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية دراستنا في تسليط الضوء على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر وتوفير حلول لإصلاحها. يهدف ذلك إلى المحافظة على توازنه وإستدامته واستقراره في ضوء التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة.

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية :

- التعرف على النظام الضمان الاجتماعي في الجزائر
- إظهار مصادر التمويل للنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر
- تحديد وضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد
- تقديم حلول لمعالجة الوضعية المالية للصندوق التقاعد في الجزائر

سادسا: المنهج المتبع

للإجابة على الاشكالية الرئيسية قمنا باتباع المنهج الوصفي حيث استخدمنا الطريقة الكمية لتحليل البيانات والبحث الوثائقي لتفسير النتائج, كما سلطنا الضوء على القيود المفروضة على البيانات التي تم جمعها

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

تكمن اسباب دراستنا لهذا الموضوع :

- دراسة هذا الموضوع ذو أهمية فائقة بناءً على اعتباره قضية اقتصادية ذات قيمة استراتيجية كبيرة، نظرًا لارتباطه الوثيق بقطاع حساس وحيوي.
- لا يمكن إغفال الاهتمام المتزايد بهذا القطاع على المستوى العالمي والمحلي، نظرًا لارتباطه الوثيق بمختلف فئات المجتمع ولا سيما كبار السن.
- فهم أهمية ودور الضمان الاجتماعي وصناديقه في الحياة الاقتصادية لا يمكن تجاهله.

ثامنا: حدود الدراسة

تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في دراسة التحليلية تمتد من سنة 2012 الى سنة 2022 بالنسبة للمعاشات المتقاعدين و الحدود المكانية للدراسة التحليلية في الجزائر

عاشرا: تقسيمات الدراسة

و في الاخير تم تقسيم هيكل الدراسة كما يلي :

تحتوي الدراسة على مقدمة و خاتمة , اما الهيكل الدراسة فيحتوي على فصلين :

الفصل الاول : قد خصص للجانب النظري و الدراسات السابقة و تحتوي على :

أ. عموميات عن الحماية الاجتماعية

ب. نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر

ج. التوازن المالي لهيئات الضمان الاجتماعي

الفصل الثاني : قد خصص للجانب التطبيقي و تحتوي على :

أ. تأسيس الصندوق الوطني للتقاعد CNR

ب. هياكل التسيير الاداري للصندوق الوطني للتقاعد CNR.

ج. مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد.

د. تحليل التوازن العام لصناديق الوطنية للتقاعد.

هـ. العوامل المؤثرة للتوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد.

الفصل الاول

الفصل الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة

تمهيد :

بدأت فكرة الحماية الاجتماعية في البلدان الصناعية في أوائل القرن العشرين في شكل تأمين اجتماعي للعاملين ، وتأمين للشيخوخة ، والوفاة ، والإصابات والأمراض المرتبطة بالعمل. . أصبحت الحماية الاجتماعية نتيجة متوقعة لتطوير السياسة الاقتصادية ، ولكنها عنصر يجب مراعاته عند تنفيذ سياسة اقتصادية معينة. سياسة الحماية الاجتماعية هي نتيجة التفكير المنظم القائم على الأيديولوجية الاجتماعية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الاجتماعية.

المبحث الأول: التوازن المالي داخل الضمان الاجتماعي

المطلب الأول: عموميات عن الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية من منظور اقتصادي تشكل جزءا كبيرا من الموازنات في البلدان المتقدمة. إد يتم بناء هذا النظام حول عدة صناديق للضمان الاجتماعي، كما هو الحال في الجزائر. عادة ما تأخذ آليات الحماية الاجتماعية الوطنية الشكل التالي :تمويل الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة والتقاعد وحماية المعالين وذوي الاحتياجات الخاصة ، وحماية المرأة العاملة ، من أجل فهم مفهوم الحماية الاجتماعية ، علينا ان نحدد ا تعريفها ,أهدافها ومبادئها وانواعها .

الفرع الاول : تعريف الحماية الاجتماعية

تعرف الحماية الاجتماعية غالباً بأنها تتسم بطابع أوسع نطاقا من الضمان الاجتماعي (بما في ذلك على وجه الخصوص الحماية المقدمة بين أفراد الأسرة أو أفراد المجتمع المحلي). وتستخدم كذلك في بعض السياقات بمعنى أضيق من معنى الضمان الاجتماعي إذ تفهم على أنها تشمل فقط التدابير الموجهة إلى أفراد المجتمع الأفقر أو الأكثر استضعافا أو استبعادا. وبالتالي ولسوء الحظ يستعاض بأحد المصطلحين "الضمان الاجتماعي" و"الحماية الاجتماعية" عن الآخر في بعض السياقات. ويستخدم مصطلح "الحماية الاجتماعية" نظرياً في هذا التقرير على أنه يعني الحماية التي توفرها نظم الضمان الاجتماعي في حالة المخاطر والاحتياجات الاجتماعية (مكتب العمل الدولي، 2011)

الفرع الثاني :أهداف الحماية الاجتماعية

تهدف الحماية الاجتماعية إلى توفير الرعاية الصحية ؛ معاشات ومساعدات أو دخل مالي لذوي الدخل المنخفض ، ومساعدات متنوعة لتربية الأبناء في حالة الوفاة أو البطالة. الهدف الرئيسي للحماية الاجتماعية هو زيادة الوصول إلى الخدمات والموارد لدعم الأسر الفقيرة ، وتخفيف المخاطر وتقليل الضعف ، وضمان الحقوق الأساسية باعتبارها الأولويات الثلاث لأهداف الحماية الاجتماعية " **الحق في الغذاء : الحق في التعليم : الحق في الرعاية الصحية** " .

تهدف الحماية الاجتماعية إلى تقديم برامج لتعويض المواطنين ذوي الدخل المحدود أو المعدم، وتوفير المساعدات للأسر الفقيرة بشكل كبير.

و تتبلور أهداف الحماية الاجتماعية كالآتي:

1. تحقيق حالة معيشية إنسانية جيدة من خلال إشباع الحاجات الإنسانية للفرد والمجتمع في مطالبها المادية والاجتماعية والنفسية .
2. اكتساب المهارة و القدرة على العمل وإتاحة الفرصة اللازمة لممارسة العمل المنتج والمجزي والمقنع.
3. التواصل الفعال بين الفرد والمجتمع وبين مختلف الشرائح الاجتماعية والإحساس بالانتماء إليه والالتزام بقضاياه.

الفرع الثالث مبادئ الحماية الاجتماعية :

1. العمل على تأمين مصادر الحياة الأساسية من الغذاء والصحة والتعليم والطاقة والمياه.
2. الحماية الاجتماعية تعمل على تحقيق الدمج الاجتماعي في إطار عملية تنموية شاملة.
3. مواجهة الآثار السلبية للحداثة في المجتمعات العربية.
4. أهمية وجود مبادرات وطنية بالدول العربية تتصل بالحماية الاجتماعية.
5. ضمان إطلاق حرية المؤسسات الأهلية بالتكامل مع المؤسسات الحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية.
6. توحيد المفاهيم الخاصة بالحماية الاجتماعية بين الدول العربية.
7. الاستفادة من الجهود الدولية للحماية الاجتماعية.
8. الحماية الاجتماعية وسيلة للإنتاج وتحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة.
9. الحماية الاجتماعية تتطلب مواجهة الاستبعاد الاجتماعي.

10. الحماية الاجتماعية متكاملة الجوانب في الوطن العربي.

الفرع الرابع : أنواع أنظمة الحماية الاجتماعية:(imane & sidi mouhamed)

1. نموذج BISMARCK:

تم تسمية نظام الضمان الاجتماعي على اسم المستشار الألماني أوتو فون بسمارك. في ثمانينيات القرن التاسع عشر ، قدم بسمارك أول برنامج ضمان اجتماعي في الإمبراطورية الألمانية. في عام 1881، أطلق برنامج التأمين الاجتماعي بما في ذلك إنشاء ثلاثة قوانين أساسية: التأمين الصحي (1883) ، والتأمين ضد حوادث العمل (1884) والتأمين ضد العجز والشيخوخة. (1889). عمل بسمارك في السلطة لمدة سبعة وعشرين عامًا (1863)-1890.

غالبًا ما يُنظر إلى قوانين الضمان الاجتماعي على أنها تدابير إدارية مهمة وقد حققت نجاحات ملحوظة في تحسين الحماية الاجتماعية. ومع ذلك ، يجب الاعتراف بأن هذه القوانين قد تحتوي على إطار قوي وتثير النقد فيما يتعلق بالقمع والعنف. ومع ذلك ، فإنها تعكس في النهاية استراتيجيات ذكية وتفكيرًا مبتكرًا ونجاحات ملحوظة. هذا هو الحال مع قوانين الضمان الاجتماعي المعتمدة في الإمبراطورية الألمانية من 1883 إلى 1899.

الشكل1 : تطور نظام BISMARCK

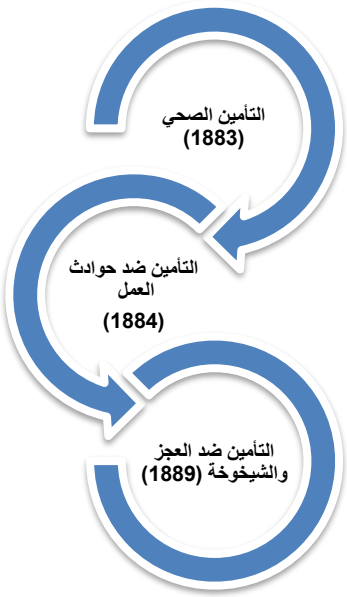

مصدر : من اعداد الطالب

- **التأمين الصحي:** تم التصويت عليه في عام 1883 ، وهو ينص على نظام ممول من الاشتراكات المستحقة على أصحاب العمل والموظفين (الثلث للموظف والثلثين لصاحب العمل) وينص على الحق في الرعاية المجانية والبدلات اليومية لمدة ثلاثة عشر أسبوعا.
- **التأمين ضد حوادث العمل (1884):** ينص القانون الثاني، الذي صدر أيضا في عام 1883، على أن تتولى منظمات أصحاب العمل الرعاية الطبية اعتبارا من الأسبوع الرابع عشر فصاعدا ومعاشات العجز في حالة وقوع حادث في العمل.
- **التأمين ضد العجز والشيخوخة (1889):** يلزم العمال الألمان الذين يكسبون أقل من ثلاثة أضعاف متوسط الأجر وصاحب العمل بدفع اشتراكات في صندوق معاشات الإعاقة. ويحق لهم الحصول على معاش تقاعدي منخفض يحسب بالتناسب مع الأجور المفقودة، في حالة إعاقات العمل المرتبطة بالسن. دخل هذا التأمين حيز التنفيذ في عام 1891.

يعتمد مفهوم Bismarckian على النشاط المهني المدرج في منطق التأمين القائم على المساهمة والمساواة: وهذا يعني أن تغطية الضمان الاجتماعي تهدف إلى التعويض عن فقدان الدخل المهني بعد حدوث الخطر ، بما يتناسب مع المساهمات المقتطعة من الأجور والتي يشترك في إدارتها الموظفون وأصحاب العمل في صناديق مستقلة مرتبة حسب الفئات المهنية.

ألهم نظام Bismarckian أنظمة الحماية الاجتماعية في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ. الركيزة الأولى هي التزام التأمين الاجتماعي على أساس الأنشطة المهنية والتمويل من المساهمات الاجتماعية. ونتيجة لذلك ، فهي محدودة لأنها تعمل فقط على الأشخاص الذين لا يعملون ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تغطية المخاطر ، بما في ذلك الفوائد الصحية ، منفصلة جزئيا عن الدخل.

يعتمد نظام Bismarckian ، جزئيا على الأقل ، على الدخل (معاش التقاعد وإعانة البطالة) ، ويتميز بالتضامن المهني. تقدم دول الرفاهية المستوحاة من Bismarckian المساعدة الاجتماعية للمحتاجين غير القادرين على العمل أو الذين لا يؤهلهم عملهم للحماية الاجتماعية.

2. نموذج William Beveridg (1942):

سمي على اسم ويليام بيفريدج ، الاقتصادي والسياسي البريطاني. منذ بداية القرن العشرين ، دعا إلى تنفيذ التأمين الاجتماعي في المملكة المتحدة. اكتسب نظامه اعترافا في عام 1942 بنشر تقريره إلى البرلمان حول "الضمان الاجتماعي والمزايا ذات الصلة" ، والذي كان ينوي فيه مكافحة الشرور الاجتماعية الخمسة الكبرى في الماضي: العوز والمرض والجهل والبؤس والكسل

تقوم فلسفتها على ثلاث ركائز ، ومن هنا جاء التعبير الشهير عن الأركان الثلاثة :

- **الشمولية:** إنها تغطية لجميع المخاطر وجميع السكان: الموظفين والعمال والعاملين لحسابهم الخاص والرؤساء وغير النشطين والعاطلين عن العمل والمتقاعدين وربات البيوت وحتى المتقاعدين. وهو ناتج عن حق مرتبط بالمواطنة، حيث تكون المزايا مفتوحة لجميع المواطنين والأجانب شريطة أن يكونوا مقيمين في الإقليم.
- **الوحدة:** يجب أن يحصل المواطنون على مزايا مماثلة مقابل مساهمات متساوية ، كما أنها متطابقة للجميع ومستقلة عن الوضع المهني للشخص ، ويتم إصلاحها على أساس الحد الأدنى من الكفاف.
- **التوحيد:** الخدمات جزء من نفس الخدمة العامة. نظام واحد ، صندوق واحد ، مما يعني مركزية الصناديق ومؤسسة الضمان الاجتماعي.

الشكل2 : أساسيات نظام البيفريدج

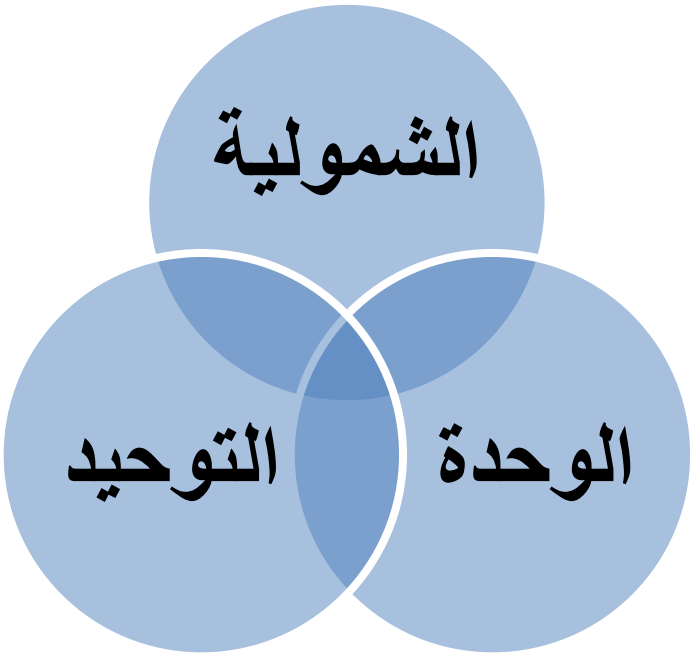

مصدر : من اعداد الطالب

بالنسبة لبيفريدج، ترتبط سياسة الضمان الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بسياسة العمالة الكاملة. يجب على الدولة توجيه كل من الأموال الخاصة والعامة إلى الاستثمارات أو الإنفاق الاستهلاكي الذي من المرجح أن يحسن رفاهية المواطنين. يُعَدُّ الإنفاق على الضمان الاجتماعي عنصرًا مهمًا في هذا السياق، لأن إعادة توزيع الدخل التي تتم من خلال تثبيت القوة الشرائية للجماهير تعمل على استقرار الطلب على العمل. وبالتالي، فإنه يساهم في

تهيئة الظروف لتحقيق هذا الضمان الاجتماعي نفسه. وفي ضوء هذه الحقائق وأيًا كان النموذج المعتمد، تعتمد دولة الرفاه على مبدأ "العدالة الاجتماعية" أو "العدالة التوزيعية."

ومع ذلك ، في نهاية التسعينيات ، أصبحت الحماية الاجتماعية الأداة المفضلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يرفع البنك الدولي الحماية الاجتماعية إلى مرتبة الأدوات الرئيسية لاستراتيجيات الحد من الفقر على المستوى الدولي ("إدارة المخاطر الاجتماعية" أو إدارة المخاطر الاجتماعية).

كما تقوم منظمة العمل الدولية بمبادرة حملة عالمية لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية إلى البلدان النامية ، بعنوان "مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية" ، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يشدد على الدور الأساسي للحماية الاجتماعية في سياسات التنمية

المطلب الثاني: نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر

الفرع الاول: تعريف الضمان الاجتماعي

الضمان الاجتماعي نظام تقرره الدولة لحماية الفئات الضعيفة التي يحددها القانون و ضمان أمنها المعيشي في حالات المرض و الأمومة و إصابات العمل و البطالة و العجز و الشيخوخة و الوفاة يمنحها دخلا يحل محل الدخل الذي ينقطع بسبب هذه الحالات وتغطية العباء العائلية التي تنتج عن المرض و الإصابة والوفاة. و يتم تمويل النظام عن طريق الاشتراكات أو الضرائب في حدود النسب التي يحددها القانون (قمري و بوالشعور، 2021)

الفرع الثاني: تاريخ وتطور نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر

أ. **مرحلة ما قبل الاستقلال:** ان اول ظهور للضمان الاجتماعي يرجع الى امرين. أولا، السنه 1945 تم تأسيس فيها النظام الضمان الاجتماعي بالجزائر والتي حدد في بادئ الامر طبيعة الاخطار المؤمنة والاشخاص المستفيدين منها، ثانيا في 10 جوان 1949 اصدر المجلس الجزائري قرار متعلق بتنظيم الهيئات الضمان الاجتماعي بالجزائر ومن جانب التنظيم فقد صدر المرسوم 1950 متعلق بالتنظيم الذي مهد بتأسيس مختلف الصناديق وكان الصندوق التأمينات الاجتماعية اولها ثم صدر قرارين تنفيذيين الاول في 28/3/1951 والثاني في 1951/7/30 حيث حدث بموجبها هيئات الضمان الاجتماعي بثلاث صناديق:

صناديق تأمينات الاجتماعية المهنية صناديق التامين ذات النظام الخاص و صندوق المركزي الجزائري للتأمينات

ب. **المرحلة ما بين 1962-1983**: اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي وبذلك قد تم الاعتراف بالحق في الصد والحماية الاجتماعية وتميزت هذه المرحلة بنظام محدد للضمان الاجتماعي في التسيير ثم جاء مرسوم 70 116 المؤرخ في 1 اوت 1970 الذي اعاد الضمان الاجتماعي بأنشاء صناديق مخصص مع ضم النظام التامين الفلاحي كما تم بموجب الامر رقم 08 74 المؤرخ في 30 جانفي 1974 وضع كل هذه الأنظمة والصناديق تحت الوصاية الوزارة الواحدة وهي وزاره الشؤون الاجتماعية ما عدا النظام الفلاحي الذي كان تابع الوزارة الفلاحة

ج.**مرحلة ما بعد 1983** : تم تطوير النظام الاجتماعي ليكون معمما بجميع المواطنين وتم اعاده تنظيمه بناء على المبادئ التالية : مبدا التعميم الضمان الاجتماعي , مبدا التوحيد الأنظمة والامتيازات والتمويل ومشاركه ممثلي العمال في تسيير لهيئات الضمان الاجتماعي في المجالس الإدارة

لقد صدرت سنة 1983 خمسة قوانين وهي:

- القانون 83/11 المتعلق بالضمان الاجتماعي.
- القانون رقم 83/12 المتعلق بالتقاعد.
- القانون رقم 83/13 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية.
- القانون رقم 83/14 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.
- القانون رقم 83/15 المتعلق بمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 92/07 تم إنشاء الصناديق التالية: الصندوق الوطني للتأمينات _ الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)، الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) ، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)، الصندوق الوطني للتأمين عن (CNAC)، الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري (CACOBATH). وتقوم هذه الصناديق بتوفير خدمات التأمين الاجتماعي والصحي للمواطنين وحمايتهم من المخاطر، وتعتبر الاشتراكات مصدر التمويل الأولي لهذه الصناديق بالإضافة لإعانات الدولة. (محمود و غجاتي ، 2020)

الفرع الثالث : المخاطر الاجتماعية التي يغطيها نظام الضمان الاجتماعي الجزائري

يقوم الضمان الاجتماعي بتغطية عدة اخطار في الجزائر و ذلك بمنح عدة مزايا لمواجهتها , و تتمثل هذه الاخطار كالاتي :

خطر المرض: يؤدي خطر المرض إلى توقف العامل عن أداء عمله مما يؤدي بالتالي إلى انقطاع أجره بالإضافة إلى ما يتطلبه مرضه من إنفاق لمواجهة نفقات علاجه، ولذلك فإن الضمان ضد خطر للمرض يتضمن هدفين، الأول يهدف إلى معاونة المشترك على مواجهة نفقات العلاج وهو ما أطلق عليه المشرع تسمية الأداءات العينية، أما الهدف الثاني فيهدف إلى تعويض المستفيد عن الدخل الذي فقده بسبب عجزه عن العمل ويطلق عليه الأداءات النقدية، وتعتبر الأداءات بنوعيها بمثابة حقوق بالنسبة للمريض المستفيد من قانون التأمينات الاجتماعية.

الضمان على الولادة : يهدف إلى ضمان تمتع المرأة العاملة بفترة حمل مريحة وظروف ولادة حسنة، وضمان الحفاظ على صحتها وصحة مولودها، حيث يغطي هذا الضمان جميع المصاريف المترتبة عن الحمل والولادة سواء ما تعلق منها بنفقات العلاج والرعاية الصحية للمرأة العاملة أو ما تعلق منها بالتعويض عن دخلها الذي فقدته نتيجة لانقطاعها عن العمل بسبب الحمل والولادة، حيث تتلقى تعويضة يومية قدرها 100% من الأجر اليومي الذي تتقاضاه بعد اقتطاع اشتراك الضمان الاجتماعي والضريبة وذلك لمدة أربعة عشر (14) أسبوعا متتاليا، تبدأ على الأقل ستة أسابيع منها قبل التاريخ المحتمل للوضع وإذا تمت هذه الولادة قبل هذا التاريخ لا تقلص هذه المدة، غير أن المشرع بنا استحقاق المرأة العاملة لهذه المزايا توفر شروط معينة.

الضمان على العجز: يستهدف منح معاش للمؤمن له الذي يضطره العجز إلى الانقطاع عن عمله ويصنف العجز من حيث تحضير مبلغ للمعاش إلى ثلاث أصناف:

- العجزة الذين مازالوا قادرين على ممارسة نشاط مأجور، ويقدر المبلغ السنوي للمعاش المدفوع لهم 60% من الأجر السنوي المتوسط .
- العجزة الذين يتعذر عليهم إطلاقا القيام بأي نشاط مأجور، ويقدر المبلغ السنوي للمعاش المدفوع لهم 80% من الأجر السنوي المتوسط.
- العجرة الذين يتعذر عليهم إطلاق القيام بأي نشاط مأجور ويحتاجون إلى مساعدة من غيرهم ويقدر المبلغ السنوي لمعاش هؤلاء العجزة 80% من الأجر، ويضاعف بنسبة 40% دون أن يقل الزيادة عن قدر أدى

يحدد عن طريق التنظيم. ويستبدل معاش العجز عند بلوغ سن التقاعد بمعاش تقاعد يعادل مبلغه معاش العجز على الأقل وتضاف إليه عند الاقتضاء الزيادة عن الزوج المكفول.

الضمان على الوفاة:

يتم توفير تأمين الوفاة لحماية أسرة المؤمن عليه في حالة وفاته. يركز هذا التأمين على تعويض الدخل الذي كانت تعتمد عليه أسرة المؤمن عليه، بالإضافة إلى تغطية نفقات الجنازة وظروف الأشخاص الذين يعولهم المؤمن عليه . وعلى الرغم من صعوبة تحديد المبلغ المناسب للتعويض بشكل فردي، إلا أن هناك اتفاقية شبه عامة بين التشريعات بأن استفادة المستفيدين يتطلب وجود شروط للمؤمن عليه والمستحقين.

في التشريع الجزائري يستفيد ذوي حقوق العامل من منحة وفاة (تساوى 12 شهرا من الأجر الذي كان يتقاضاه)، ولا تقل عن (12 مرة الأجر الأدنى المضمون) وتدفع المنحة دفعة واحدة لمستحقه وعند تعددهم توزع عنهم (10) بأقساط متساوية (سماي و مزيود، 2015، الصفحات 123-124).

التأمين على الشيخوخة :

تنص المادتان 36 و 43 من القانون 83/11 على ما يلي: يهدف التأمين على الشيخوخة إلى إفادة المؤمن بمنح مباشرة يمكن أن يضاف إليها زيادة الزوج المكفول وبعد الوفاة تتحول منحة التقاعد إلى منحة التقاعد المنقول لذوي الحقوق. (غجاتي، 2021)

الفرع الرابع: هيئات الضمان الاجتماعي في الجزائر وأدوارها

يتكون نظام التأمينات الاجتماعية الجزائري من خمسة مؤسسات أساسية هي:

1. **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء (CNAS)**: (موراد و ابراهيم ، صفحة 118)

انشاء هذا الصندوق سنة 1958 و يعد من اقدم الصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر ومن اهم مهامه:

- تسيير نفقات التعويضات والأداءات المتعلقة بالأجراء ومختلف حوادث العمل والأمراض المهنية . و والأداءات للمستفيدين من مزايا الضمان الاجتماعي الدولي

- تسجيل وترقيم العمال الأجراء .
- ترقية التنبؤ بحوادث العمل والأمراض المهنية التوعية والإعلام الصحي وتنظيم المراقبة الطبية .
- إنشاء مؤسسات ذات طابع صحي واجتماعي .
- التحصيل، المراقبة والمنازعات لمختلف اشتراكات الضمان الاجتماعي .
- إعلام وتوعية أرباب العمل والعمال المستفيدين بضرورة الانخراط في النظام.
- عقد الاتفاقيات مع الأطباء الممارسين والمؤسسات الطبية الخاصة.
- تسيير المنح العائلية لحساب الدولة

2. **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الاجراء (CASNOS)** : (موراد و ابراهيم ، صفحة 220)

تأسيس صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء تم بموجب القانون رقم 98/07 الصادر في تاريخ 1998/01/04، والذي يهدف إلى تنظيم الإطار القانوني والإداري والمالي لهذا الصندوق. تم تأسيس الصندوق بهدف توفير حماية اجتماعية للفئات التي لا تحصل على أجر يومي أو شهري وذلك من خلال:

- التغطية الاجتماعية لغير الأجراء (التعويضات والأداءات)
- تحصيل الاشتراك من غير الأجراء.
- استعمال الاشتراكات المحصلة لتغطية التعويضات والأداءات الاجتماعية.

والفئات التي يتكفل بها هذا الصندوق بالتغطية الاجتماعية هي :السائقين ,التجار ,الحرفيين ,المهن الحرة و الفلاحين .

3. **الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)**: (MOUACI و DAHAK، 2021، صفحة 963)

هي مؤسسة عامة ذات تسيير خاص تحكمه القوانين المعمول بها ؛ المرسوم رقم 92-07 بتاريخ 04 ويحدد كانون الثاني / يناير 1992 في المادة 2 منه شخصية الصندوق الاستقلالية الأخلاقية والمالية.

مهمة لجنة المصالحة الوطنية في إطار القوانين واللوائح المعمول بها هي:

- إدارة معاشات ومخصصات التقاعد والمعاشات والعلاوات أصحاب الحقوق.

- لضمان الاسترداد والرقابة والتقاضي لاسترداد المساهمات المخصصة لتمويل مزايا التقاعد .
- تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في القانون اتفاقيات واتفاقيات الضمان الاجتماعي الدولية .
- ضمان معلومات المستفيدين وأرباب العمل فيما يتعلق بذلك .
- لإدارة اموال المساعدات والاغاثة وفقا للمادة 52 من القانون رقم: قانون رقم 83-12 مؤرخ في 2 تموز 1983 يتعلق بالتقاعد المعدل والمكمل .

4. **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)** : (MOUACI و DAHAK، 2021، الصفحات 963 -964)

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ 6 يوليو 1994 ، ويخضع الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة CNAC لإشراف الوزير المسؤول عن الضمان الاجتماعي. والغرض منه هو التخفيف من الآثار الاجتماعية بعد التسريح الجماعي للعمال بأجر في القطاع الاقتصادي الذي تقرر في تطبيق خطة التكيف الهيكلي. مر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمراحل مختلفة في رحلتها ، تميزت جميعها في كل مرة بتولي مهام جديدة عهد بها إليها من قبل السلطات العامة.

مهمة الصندوق في إطار القوانين والأنظمة النافذة:

- لإدارة الخدمات المقدمة للمخاطر التي تغطيها.
- المساعدة والدعم ، فيما يتعلق بخدمات التوظيف العامة وإدارات البلدية والولاية ، لإعادة الاندماج في الحياة العملية للأشخاص العاطلين عن العمل المؤهلين بانتظام للحصول على استحقاقات التأمين ضد البطالة.
- تنظيم الرقابة المنصوص عليها في التشريعات النافذة على التأمين ضد التعطل.
- إنشاء والحفاظ على صندوق احتياطي لتمكينه من الوفاء بالتزاماته تجاه المستفيدين في جميع الظروف.

كجزء من مهامه ، يشارك الصندوق ، بالاشتراك مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لتشجيع التشغيل ، في تطوير إنشاء الأعمال لصالح العاطلين عن العمل الذين يكون مسؤولاً عنهم ، ولا سيما من خلال:

- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بأشكال العمل والأجور غير النمطية وتحديد مجالات العمل ومصادره.

- إمكانية المشاركة في تمويل أنشطة السلع والخدمات من قبل المروجين العاطلين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 عاما ، لا سيما من خلال منح قروض غير مدفوعة.
- إمكانية المشاركة في تمويل إنشاء أنشطة من قبل العاطلين عن العمل المؤهلين للتأمين ضد البطالة ، سواء من خلال تقديم ائتمانات إضافية للمستفيدين من القروض الصغيرة ، أو من خلال المشاركة في ترتيب ائتماني محدد مع المؤسسات المالية ، ومخصص للعاطلين عن العمل مؤهل للحصول على تأمين ضد البطالة.

5. الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري (CACOBATH) : (MOUACI و DAHAK، 2021، الصفحات 964-965)

تم إنشاء الصندوق الوطني للإجازات مدفوعة الأجر والبطالة بسبب سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العامة والهيدروليكية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-45 المؤرخ في 4 فبراير 1997 ، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 100 05 لعام 2017. 20 مارس 2005

مهمة الصندوق هي :

- ضمان إدارة الإجازة مدفوعة الأجر والبطالة بسبب الأحوال الجوية السيئة التي تعود بالفائدة على العاملين في قطاعات البناء والأشغال العامة و الطاقة المائية .
- الشروع في تسجيل المستفيدين وصاحب عملهم بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تقديم معلومات عن تدريب المستفيدين وأرباب عملهم .
- ضمان تحصيل الاشتراكات المنصوص عليها في التشريعات والأنظمة النافذة.
- تكوين صندوق احتياطي يهدف إلى ضمان دفع علاواته في جميع الأحوال .
- المساهمة في خلق العمل الاجتماعي المخصص للعاملين في مجال اختصاصه ومن يعولونهم.

المطلب الثالث: التوازن المالي لهيئات الضمان الاجتماعي

الفرع الأول: تعريف التوازن المالي

مفهوم التوازن المالي :

يعتبر معيار مهم لتقييم اداء المؤسسة الاقتصادية وهدف اساسي للوظيفة المالية التي تسعى دائما لبلوغه من اجل تحقيق الامان للمؤسسة. (مسعود، 2021، صفحة 199)

أهمية التوازن المالي :

هدف الادارة المالية هو التحقيق المستمر للتوازن المالي بين السيولة و الربحية، و تكمن اهمية التوازن المالي في: (مسعود، 2021، صفحة 200)

- تحديد العائدات من فرص الاستثمار المتاحة .
- إلزام الرقابة الداخلية على تدفقات الاموال الداخلية و الخارجية .
- تقييم الاداء المالي للمؤسسة .
- معرفة درجة استخدام المؤسسة للموارد "عقلاني، غير عقلاني".
- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة العامة للمؤسسة و تقييم المخاطر المتعلقة بها

مؤشرات التوازن المالي :

1/ **راس المال العامل FR**: (سمرود و سحنون، 2020، صفحة 351)

هو ذلك الهامش الذي تلجا اليه المؤسسة لتغطي احتياجاتها الطارئة بحيث تحتفظ به في شكل سيولة . ويمكن حسابه بطريقتين :

اسلوب اعلى الميزانية	اسلوب اسفل الميزانية
FR= الاموال الدائمة – الاصول الثابتة	FR= الاصول المتداولة – الديون قصيرة الاجل
FR= (الاموال الخاصة + الديون طويلة الاجل) – الاصول الثابتة	FR= (قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات) – الديون قصيرة الاجل

FRng>0 : يتحقق هذا عندما تكون الاموال الدائمة > التثبيتات و بالتالي تتجنب المؤسسة خطر نقص السيولة ومنه نقول ان المؤسسة متوتزنة ماليا على المدى الطويل .

FRng<0 : يتحقق هذا عندما تمون الاموال الدائمة < التثبيتات ، يمكن القول بان المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي و بالتالي لن تكون قادرة على تمويل استثماراتها و الاحتياجات المالية المتبقية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

FRng=0 : هنا تغطي الاموال الدائمة التثبيتات فقط ، اما الاصول فتغطيها القروض قصيرة الاجل ، و بالتالي لن يكون للمؤسسة اي ضمان تمويلي في المستقبل .

2/ **الاحتياج في راس المال العامل BFR** : (عميروش، 2020)

ينتج بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر كالمخزونات و حقوق الموردين . و يتولد عنه احتياجين هما :

* الاحتياج في راس المال العامل للاستغلال BFRex:

ينتج عند عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و مخزوناتها . يحسب بالطريقة التالية : (محمد البشير، احمد ، و غانية ، 2018)

* الاحتياج في راس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex:

BFRex = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

BFRex = Eex - Rex

يعبر عن الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال و موارد خارج الاستغلال .و يحسب بالقانون التالي :

BFRhex= استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

BFRhex = Ehex – Rhex

الشكل التالي يوضح مؤشرات التوازن المالي :

الشكل3 : **مؤشرات التوازن المالي**

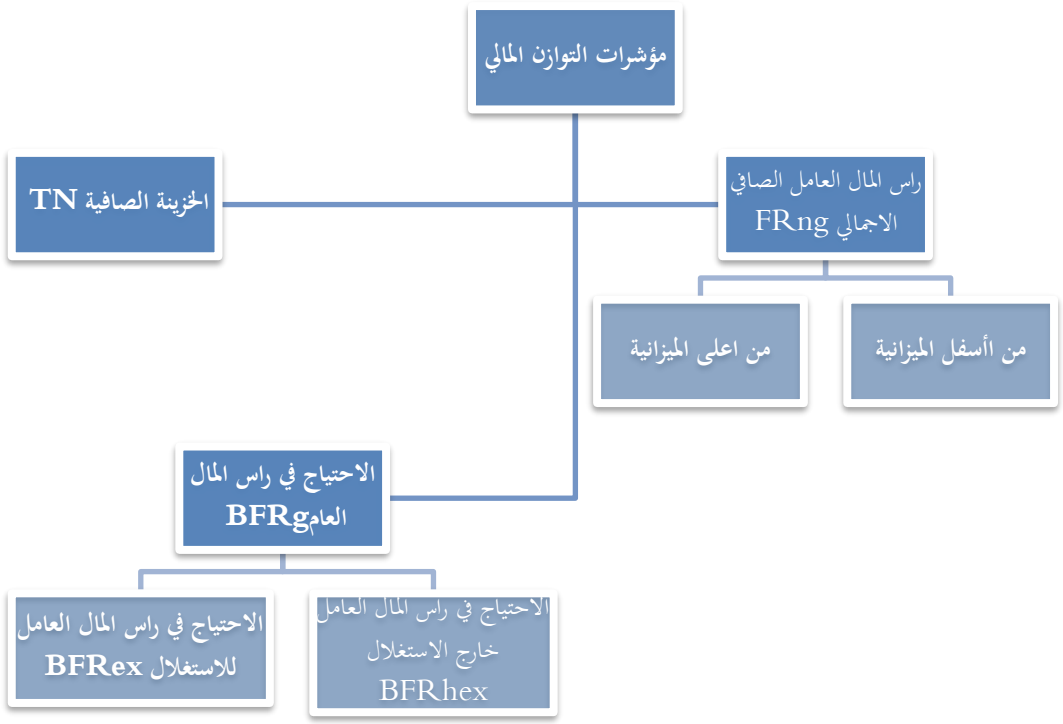

مصدر : من إعداد الطالب

الفرع 2: العوامل التي تؤثر على التوازن المالي للضمان الاجتماعي (MOUACI & DAHAK, 2021, pp. 967-969)

1. تحليل المتغيرات التي تتحكم في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في ضوء المزايا

أهمية نظام الضمان الاجتماعي والغرض منه هو توفير الاداءات التي تم تأسيسه من أجلها ، أي لتغطية المخاطر الاجتماعية على النحو المحدد من قبل منظمة الصحة العالمية. هناك متغيرين مرتبطين مباشرة بالمزايا التي يوفرها الضمان الاجتماعي ، وهما:

أ. الاداءات الصحية

تمثل الخدمات الصحية أكبر الإنفاق. على الرغم من الموارد التي تخصصها الدولة لمجالات الصحة العامة ، إلا أن القطاع يظل ضعيفًا ، مما يؤثر بشكل مباشر على صحة المواطنين والتوازن المالي للضمان الاجتماعي.

يكمن هذا التأثير بشكل أساسي في الزيادة في الإنفاق المتعلق بالخدمات الصحية ، أي:

- سوق الدواء: تعتبر صناعة الأدوية من المحددات التي تتحكم في الإنفاق في القطاع الصحي. بما أن الضمان الاجتماعي هو المسؤول عن تعويض نفقات الأدوية لجميع الأشخاص المؤمن عليهم ، يتم تحديد أرصدته المالية وفقًا للتغيرات التي تحدث في سوق الأدوية.
- تحويلات المرضى إلى الخارج: يؤدي عدم وجود تخصصات طبية معينة ومعدات معينة على التراب الوطني إلى نقل المرضى إلى الخارج مما يؤدي إلى تكاليف باهظة يجب أن يتحملها الضمان الاجتماعي (مصاريف تحويل المريض والمرافق إلى الخارج ، تكاليف الاستشفاء والمتابعة الطبية والأدوية والتدخل الجراحي وما إلى ذلك).

ب. النمو السكاني والقدرة على الاتصال لجذب المستفيدين

يتأثر التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالنمو السكاني ، ولكن أيضًا بنقص التواصل والوعي بالتأمين.

- النمو السكاني: يظهر تأثير المتغير الديموغرافي على المستوى الأساسي للأفراد النشطين (الفئة العمرية 18-60). فكلما كبرت فئة كبار السن ، زاد الإنفاق على المعاشات التقاعدية والمزايا الصحية. وكلما تراجعت فئة الشباب ، كلما انخفضت القوة العاملة والمساهمات.
- الوعي التأميني: قلة الوعي والجهل بالحقوق التي تنسبها التشريعات للعمال يؤدي إلى عدم الانتماء إلى صناديق الضمان الاجتماعي مما يساهم بشكل كبير في خسارة الدخل.

2. عرض المتغيرات التي تتحكم في التوازن المالي في ضوء مصادر التمويل

إن مسألة تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر هي في صميم القضايا التي يدور حولها النقاش ، بسبب ارتباطها الوثيق بالتوازن المالي لهذا القطاع. يرتبط التمويل بمجموعة من المتغيرات أهمها المساهمات وحالة الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى الاشتراكات المختلفة لتغطية المزايا المختلفة ، ومن أجل تحديد تأثير مصادر التمويل على التوازن المالي ، أردنا عرض المحددات التي تتحكم فيها وكذلك تأثير الاقتصاد الموازي.

أ. مساهمات

يمكن للمساهمات كعامل حاسم في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي أن تؤثر عليه من خلال:

- مبلغ الاشتراكات.
- التهرب من دفع الاشتراكات.

ب. الاقتصاد الموازي

يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي ، ويمكن ملاحظة ذلك من عدة زوايا:

- ظاهرة التهرب من دفع الاشتراكات الجزئية أو الكلية. يؤدي هذا التوسع إلى انخفاض دخل الأموال ؛
- يقلل التهرب الضريبي الجزئي أو الكلي من قبل دافعي الضرائب من الموارد ويثير تساؤلات حول تمويل خزينة الدولة لقطاعات الضمان الاجتماعي.

وهكذا فإن الاقتصاد الموازي بتوسعه يؤدي إلى ظهور عجز في صناديق الضمان الاجتماعي من خلال تراجع مصادر التمويل ، على عكس نمو الفوائد من خلال مختلف الأساليب غير القانونية التي يتم استخدامها للاستفادة منها.

علاوة على ذلك ، على المستوى الاقتصادي ، سمح الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وصعوبة تحقيق الدولة للعمالة الكاملة بظهور أشكال معينة من الأنشطة غير الرسمية في السوق العمل. 41.8٪ من السكان العاملين لا ينتمون إلى الضمان الاجتماعي. لا يدفع هؤلاء السكان مساهماتهم الاجتماعية ، لكنهم يستفيدون من الرعاية الصحية المجانية ، وبالتالي الجزء الشامل من نظام الحماية الاجتماعية الجزائري.

ج. **نظام الضرائب**

يمكن أن يؤثر النظام الضريبي على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي من خلال:

- انتشار ظاهرة التهرب والاحتيال الضريبي.
- ضعف نظام الرقابة من قبل إدارة الضرائب أو من قبل خدمات الرقابة على الضمان الاجتماعي يؤدي إلى عدم استرداد المبالغ المستحقة.
- يؤدي العبء الضريبي الباهظ إلى التهرب من دفع الضرائب بأشكال مختلفة.
- وجود ثغرات في النظام الضريبي يمكن استغلالها لتجنب دفع الضرائب.

- التمويل بجزء من ضرائب النفط القادمة من مورد طبيعي معرَّض للنضوب وكذلك بسبب تقلب الأسعار في الأسواق العالمية ؛
- تزيد كفاءة النظام من تمويل الخزينة العامة.

د. **النظام المالي وإدارة الأموال في القطاع**

يتأثر قطاع الضمان الاجتماعي بالنظام المالي بشكل عام ، لأن تدفق أمواله في البنوك يتأثر بالنظام المالي المستخدم. يتم الشعور بالتأثيرات من خلال:

- اسعار الفائدة؛
- مدى مصداقية الجهاز المصرفي في إدارة عملة القطاع.
- عامل التضخم.
- الأزمات المالية التي تؤثر على الجهاز المصرفي في حالة الاستثمار.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الاول : استعراض الدراسات السابقة باللغة العربية :

الدراسات العربية التي تناولت محور التوازن المالي للضمان الاجتماعي :

- دراسة **فلة دهار** سنة 2020/2019 تحت عنوان اليات ضمان التوازن المالي في صناديق الضمان الاجتماعي – دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد بالمدية – , مذكرة مقدمة ضمن المتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص : مالية المؤسسة.

تحاول هذه الدراسة الالمام بموضوع الحماية الاجتماعية و اعطاء نظرة عن الضمان الاجتماعي في الجزائر و كيفية تسييره بدءا من نشأته الى غاية ادخال اهم الاصلاحات علية بعد استعراض المفاهيم النظرية الخاصة بالضمان الاجتماعي في الفصلين الأولين, تأتي الدراسة التطبيقية التي كانت عبارة عن دراسة تحليلية لتوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي و المتمثلة في لب الموضوع حيث تعتبر عملية الموازنة بين نفقات و ايرادات مؤسسات الضمان الاجتماعي مشكلة حقيقية نتيجة للارتفاع المستمر لتعويضات و مستحقات المؤمنين اجتماعيا في ظل محدودية مصادر التمويل لاسيما في اوقات الأزمات الاقتصادية.

لذا تسعى مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائرية من خلال أنشطتها و خدماتها إلى تحقيق زيادة مواردها المالية على حساب نفقاتها و استدامة هذا الوضع بما يضمن تقديم أفضل نوع من الخدمات للمؤمنين لديها .

لذا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الحالة المالية لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر عامة و الصندوق الوطني للتقاعد لولاية المدية خاصة و هذا من خلال تبيان تطور حجم الموارد و النفقات المؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائرية في ظل تطور حجم المستفيدين من قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر.

- دراسة **حمو يعيش عبد القادر و عقيدي عبد المنعم** سنة 2021/2020 بعنوان أثر اشتراكات التأمين الاجتماعي على التوازنات المالية لصناديق ضمان الاجتماعي دراسة حالة : CASNOS (وكالة أدرار) مذكرة تدخل ضمن المتطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص : مالية المؤسسة.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع أثر الاشتراكات الضمان الاجتماعي على التوازنات المالية من خلال تحليل الأسس والمعايير التي يقوم عليها الصندوق الضمان الاجتماعي في الجزائر محاولين في هذا البحث تبيان وتوضيح الموارد التمويلية لصندوق الضمان الاجتماعي وكذا التغطية التي تقوم بها، وإبراز التوازنات المالية و تأثيرها بالاشتراكات وكيفية التحكم مؤسسات الضمان الاجتماعي وتحقيق التوازن المالي.

وقد استنتجنا أن نظام الضمان الاجتماعي الجزائري للعمال لغير الأجراء، يعتمد على اشتراكات المؤمنين كمصدر للتمويل، وتلعب هذه الاشتراكات دورا مهما في الحفاظ على التوازن المالي لمؤسسات هذا القطاع، وقد عهد المشرع الجزائري تسيير صناديق الضمان الاجتماعي لمجالس إدارية تضمن الشركاء الاجتماعيين تجسيدا لمبدأ التسيير الذاتي لمرافق الضمان الاجتماعي، كما قمنا بالمقابلة مع رئيس المركز CASNOS بأدرار كدراسة حالة.

- دراسة **بن عزوز حاشي** سنة 2020/2019 بعنوان سياسة الضمان الاجتماعي في الجزائر بين تحديات تحقيق التوازن المالي للصناديق وتكريس العدالة الاجتماعية مقارنة بفرنسا (2018-1983) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل .م .د) في العلوم السياسية .تخصص : سياسات مقارنة.

تهدف هاته الدراسة إلى تسليط الضوء على منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر وفرنسا، وذلك عن طريق تحديد العوامل والمحددات التي تتحكم في خلق وتبني سياسات وبرامج الضمان الاجتماعي، والتي تختلف باختلاف نمط النظام السياسي الذي تنتهجه كل دولة، وكذلك علاقة النظام السياسي في حد ذاته ببيئته الداخلية

والخارجية، حيث سار النظام السياسي في فرنسا على عكس مشيئة الاتحاد الأوربي الذي حذره مرارا من التمادي في تقديم المنح والمساعدات للأفراد التي تتعارض مع قيمه الليبرالية، في حين بدا النظام السياسي في الجزائر عاجزا أمام شروط صندوق النقد الدولي، الذي رسم له خارطة طريق تناقض أيدلوجيته الاشتراكية. كما ينعكس أيضا نمط النظام عند تقييم مشاركة الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي تسير وتدير هياكل ومؤسسات الضمان الاجتماعي، حيث تمتاز الأنظمة الديمقراطية والتعددية بوجود نظام سياسي يكون قادرا على احتواء واستيعاب المعارضة كما يضمن وجود أنسجة اجتماعية متمايزة، تتحمل عنه جزء من المسؤولية وتساهم في خلق بدائل وقرارات من شأنها المساهمة في تطوير الإدارة، وهو سمة من سمات صناديق الضمان الاجتماعي في فرنسا، أين تتقاسم التنظيمات والتيارات النقابية وممثلي أرباب العمل والحكومة شؤون تسيير هياكل الضمان الاجتماعي.

- دراسة **أماني منصوري** سنة 2020/2019 بعنوان دور فعالية التحصيل الاشتراكات في تحقيق التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي . دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء – أم بواقي – مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص : إدارة مالية.

يندرج الموضوع ضمن مواضيع تحصيل الاشتراكات باعتبارها من أهم مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي وما لفعالية التحصيل في تحقيق التوازنات المالية لهاته الصناديق الاجتماعية، حيث هدفت إلى إبراز المشاكل المطروحة على تحصيل الاشتراكات في صناديق الضمان الاجتماعي، والبحث عن الآليات المناسبة للحد من مشاكل التحصيل، ولبلوغ الأهداف المرجوة تم الاعتماد على المنهج الوصفي الاستدلالي، حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على الإطارات والمسيرين بالمؤسسة، وتم تحليله باستعمال برنامج الرزم الإحصائية SPSS ، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: فعالية تحصيل الاشتراكات تساهم في تحقيق التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بأم البواقي.

- دراسة **اجد احمد** سنة 2016/2015 بعنوان تحديات تمويل نظم الضمان الاجتماعي دراسة حالة الصندوق الوطني للعمال الاجراء – تلمسان CNAS – مذكرة تقدم مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص :اقتصاد نقدي و مالي.

يندرج الموضوع ضمن مواضيع تحصيل الاشتراكات باعتبارها من أهم مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي وما لفعالية التحصيل في تحقيق التوازنات المالية لهاته الصناديق الاجتماعية، حيث هدفت إلى إبراز

المشاكل المطروحة على تحصيل الاشتراكات في صناديق الضمان الاجتماعي، والبحث عن الآليات المناسبة للحد من مشاكل التحصيل، ولبلوغ الأهداف المرجوة تم الاعتماد على المنهج الوصفي الاستدلالي، حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على الإطارات والمسيرين بالمؤسسة، وتم تحليله باستعمال برنامج الرزم الإحصائية SPSS ، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: فعالية تحصيل الاشتراكات تساهم في تحقيق التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بأم البواقي.

المبحث الثاني : استعراض الدراسات السابقة باللغة الاجنبية :

الدراسات الاجنبية التي تناولت محور التوازن المالي للضمان الاجتماعي :

- دراسة Aissaoui سنة 2018 بعنوان أسباب ونتائج الوضعية المالية الهشة لتنظيمات الحماية الاجتماعية الجزائرية حالة الصندوق الوطني للتقاعد , مجلة علمية .

من خلال هذه الدراسة تبلورت إشكالية الحلول التي يمكن أن تصحح اختلال التوازن المالي المزمن للصندوق الوطني للتقاعد، حيث هدفت إلى التركيز على أسباب وعواقب الوضع المالي الصعب لمعاشات الصندوق الوطني للتقاعد الذي يعتبر أحد فروع الضمان الاجتماعي الجزائري، وأيضا النظر إلى الوضع المالي غير المستقر لسنوات عديدة وفشل استراتيجي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تطبقها الدولة، ومن بين النتائج التي توصل إليها البحث نلاحظ عجز كبير في سجل صندوق المعاشات ذلك إلى عدة إختلالات من بينها التقاعد النسبي والذي يسمح للمستفيد بدفع أقل التقاعدية الوطنية ويرجع خلال فترة المساهمة في المقابل يتلقى نفس الامتيازات وتصحيح هذه المشاكل يمكن أن يخفف من الخلل ويمكن النظام أن يعمل بشكل أفضل، من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتي قد توقف النزيف جزئيا، في انتظار قوانين أخرى من أجل تصحيح هذا الخلل بشكل دائم

تقاطعت هذه الدراسة مع بحثنا في تحديد مختلف الأسباب والتحديات التي تعرقل الوضعية المالية الأنظمة الحماية الاجتماعية، حيث اختلفتا في الصندوق محل الدراسة حيث هذه الدراسة سلطت الضوء على الصندوق الوطني للتقاعد، بينما دراستنا أسقطت على الصندوق الوطني للأجراء.

- دراسة Boucherba Hocine Abdelatif et Badaoui Brahim التضامن المشترك بين الصناديق: آلية التوازن المالي لنظام الضمان الاجتماعي للعاملين بأجر في الجزائر 2017 , مجلة علمية.

التحويلات التضامنية هي التحويلات المالية التي تجريها صناديق التأمين الفائضة لنظام الضمان الاجتماعي إلى أموال الخسارة ، بهدف الحصول على الأموال ، وإعادة التوازن إلى الميزانية السنوية للنظام.

استنادا إلى نهج التحليل المقارن ، حاولت الدراسة قياس الإمكانات المالية والقيود المفروضة على تحويل التضامن الذي قام به الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نحو صندوق التقاعد الوطني من أجل إعادة التوازن إلى نظام الضمان الاجتماعي للموظف الجزائري بأجر

- دراسة Maya GHEROUFELLA سنة 2022 تحت عنوان إصباحات نظام الظمان الاجتماعي في ظل تغيرات سوق العمل و دورها في نقص التغطية الاجتماعية. , مجلة علمية.

تظهر سلسلة الإصلاحات لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر الرغبة في تحقيق نظام موحد لكل العمال، وهو ما تم تجسيده في عام 1983. إلا أن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد منذ نهاية الثمانينيات فرضت إنشاء صناديق جديدة والتمييز بين نظام الموظفين وغير الموظفين. يدرس هذا المقال العلاقة الموجودة بين التغيرات في سوق العمل وإصلاحات ما بعد 1983 لنظام الضمان الاجتماعي توضح الدراسة كيف ساهمت طبيعة هذه العلاقة في تشكيل نظام الضمان الاجتماعي الحالي، كما تظهر أنه على الرغم من تكيف هذا النظام في وقت الأزمة، إلا أن الإصلاحات التي تم إجراؤها آنذاك لم تكن قادرة على كبح تقدم عدد العمال الغير رسميين. يتوضح اليوم أن الفئات التي نشأت وتزايدت في ظل الأزمة الاقتصادية وبرنامج التكيف الهيكلي نفسها التي تشكل الحصة الأكبر من العمال الغير رسميين.

- دراسة MOUACI L et DAHAK N سنة 2021 تحت عنوان الاستدامة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر. مجلة علمية .

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل استدامة صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر(CNAS ، CASNOS ، CNR) ؛ يتم عرض نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر بإيجاز ويتم تحليل النفقات والإيرادات وعدد أعضاء كل صندوق بالإضافة إلى الرصيد المالي.

سمحت لنا هذه الدراسة بتشخيص المشاكل التي تمنع وجود توازن جيد للأموال وأظهرت أن رصيد الأموال (CASNOS ، CNAS) في خطر وأن لجنة المصالحة الوطنية تبلغ عن عجز كبير للغاية.

واستنادا إلى هذا التحليل ، يبدو أن استثمار الأموال وإدخال الاقتصاد غير الرسمي في مجال القطاع الرسمي يمكن أن يمثلا ، في جملة أمور ، حلولا دائمة لاستدامة الصناديق وسياسة الضمان الاجتماعي. الكلمات المفتاحية: الجزائر: المصاريف: الرصيد المالي ؛ الوصفات: الضمان الاجتماعي.

- دراسة Mohammed Nasr Eddine Koriche سنة 2015 تحت عنوان الضمان الاجتماعي في الجزائر: نظام موحد. مجلة علمية .

إن نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر بقي، وإلى غاية اليوم، النظام نفسه الذي تم وضعه في منتصف الثمانينيات، فلا يمكننا الحديث عن أي تحول معتبر تم استلهامه من التوجه الليبرالي للإصلاحات التي تم تبنيها على أساس دستور 1989. يبدو أن التحدي الوحيد للنظام الحالي هو تحدي الاستمرار دون إحداث أي تغيير على الأسس التي تم وضعها منذ اثنين وثلاثين سنة. إن الأساس القانوني لهذا النظام هو مجموعة القوانين التي تم تبنيها في جويلية 1983 والتي دخلت حيز النفاد ابتداء من أول جانفي 1984 ،كما أنت خلال التسعينيات، نصوص أخرى قامت بتأسيس أنظمة جديدة للتأمينات الاجتماعية، وتم التكفل بتسيير النظام من طرف هيئات مختصة أغلبها فروع تأمينات.

ستقدم هذه الدراسة، في جزئها الأول نظرة عن أسس نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر وعن محتواه الجوهري: توحيد الأنظمة، توحيد الخدمات وتبسيط التنظيم. أما الجزء الثاني فقد خصص للتعديلات التي تم إجراؤها على نظام التقاعد، وكذا الأنظمة الجديدة المتعلقة بالتأمين على البطالة، إضافة إلى الإصلاح الجاري للعلاقة بين الضمان الاجتماعي ونظام العلاج.

المبحث الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة

الفرع الاول :اوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

تشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في العديد من الاشياء :

- نفس الأهداف مع دراسة دراسة Aissaoui سنة 2018.
- تشابه في العنوان مع دراسة دراسة **فلة دهار** سنة 2020/2019.
- نفس التغيرات مع دراسة دراسة Aissaoui سنة 2018.

الفرع الثاني :اوجه الاختلاف بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة

أ. من حيث الزمان :

- **الدراسات الحالية** : تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفترة 2012 الى 2022
- **الدراسات السابقة** : اختلفت الدراسات من فترة الى اخرى

ب. من حيث المنهج المستخدم :

- **الدراسات الحالية** : تم استخدام المنهج الوصفي
- **الدراسات السابقة** : اختلفت المناهج من دراسات اخرى

ج. من حيث الادوات المستخدمة :

- **الدراسات الحالية** : تم استخدام المقالات والمواقع الرسمية والتقارير بشكل أساسي من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) و مذكرات عرض قانون المالية.
- **الدراسات السابقة** :اختلفت الادوات المستخدمة من دراسة الى اخرى

د. من حيث الهدف :

- **الدراسات الحالية** : تحديد وضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد و تقديم حلول لمعالجة الوضعية المالية للصندوق التقاعد في الجزائر.
- **الدراسات السابقة** :اختلفت الاهداف من دراسة الى اخرى

هـ. من حيث النتائج :

- **الدراسات الحالية** :توصلت هذه الدراسات المجموعة من النتائج ابرزها :
  - ضمان الاجتماعي هو نظام يهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في المجتمع .
  - لمحافظة على استقرار النظام يتطلب معالجة العوامل الديموغرافية و الاقتصادية وتحسين إدارة الموارد وتوجيهها بكفاءة لتلبية احتياجات الحماية الاجتماعية والمالية للمستفيدين.
  - تعتمد تمويل صندوق الوطني للمتقاعدين بشكل أساسي على إشتراكات المشتركين كمصدر رئيسي للتمويل.
- **الدراسات السابقة** : اختلفت النتائج من دراسة الى اخرى و ذلك بسبب اختلاف اوجه الاختلاف المذكورة اعلاه.

خلاصة الفصل :

اعتمدنا في دراستنا في الفصل الاول على التوازن المالي للضمان الاجتماعي , عرفنا الحماية الاجتماعية و اهدافها و كيف جاءت عبر التاريخ و عرفنا الضمان الاجتماعي وكيف تطور في الجزائر و الهيئات الاساسية التي تعتمدها ضمان الاجتماعي في الجزائر, ودعمنا هذا الفصل بالتطرق الى التوازن المالي بصفة عامة و اهميته للضمان الاجتماعي و العوامل التي تؤثر فيه .

و من باب التقرب اكثر في هذا الموضوع سنتكلم في الفصل التالي و التطبيقي عن التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد **CNR** و نقوم بدراسة تحليلية حول الصندوق و تطلع المزيد من الاليات في هذا القطاع للحفاظ على توازنها المالي , و التي تعتبر من اهم الصناديق الاجتماعية في الجزائر و تتأثر بالعجز سنويا .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : دراسة حالة التوازن المالي على مستوى صندوق الوطني للتقاعد CNR :

تمهيد:

حسب الدراسة النظرية التي قمنا بها في الفصل الاول حول التوازن المالي للضمان الاجتماعي وانواع الحماية الاجتماعية في الجزائر , اردنا في هذا الفصل التطبيقي ان نقوم بتحليل التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد و معرفة اسباب عجزها .

سنقسم هذا الفصل الى مبحثين :

- المبحث الاول : لمحة عامة حول الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر
- المبحث الثاني : التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر– دراسة تحليلية

المبحث الاول : لمحة عامة حول الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر:

يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد أهم الصناديق التي تتميز بمكانة هامة في منظومة الضمان الاجتماعي، لهذا سنقوم فيما يلي بالتعريف بالتنظيم الهيكلي له وطرق تمويله:

المطلب الاول : تأسيس الصندوق الوطني للتقاعد CNR1 ومهامه : (الصندوق الوطني للتقاعد)

الفرع الاول : تأسيس الصندوق الوطني للتقاعد

تم إنشاء صندوق الوطني للتقاعد (CNR) في الجزائر بموجب القانون رقم 83-12 الصادر في 2 يوليو 1983. يهدف الصندوق إلى توفير نظام تقاعدي فعال ومستدام يضمن الحماية الاجتماعية للمتقاعدين في البلاد.

تم إنشاء الصندوق استجابةً للتحديات الديموغرافية والاجتماعية التي تواجهها الجزائر، مثل زيادة العدد الكبير للسكان في فئة الشيخوخة و البطالة والتوقعات المتزايدة للاحتياجات المالية للمتقاعدين. يهدف إنشاء الصندوق إلى ضمان استدامة النظام التقاعدي وتوفير الدخل المالي المناسب للمتقاعدين وأسرهم بعد انتهاء فترة العمل.

[1] CNR : Caisse Nationale de Retraite

إن الصندوق الوطني للتقاعد ما هو إلا حصيلة لاندماج سبع صناديق فيما بعضها (صندوق التامين عن الشيخوخة لغير الأجراء الذي تحول في ما بعد صندوق التامين الاجتماعي للعمال الغير الأجراء) المنشأ سنة 1985 و التي كانت تسير جميع أنظمة التقاعد المتواجدة قبل إنشاءها سنة 1983 إلى نظام وطني موحد للتقاعد الذي يمنح نفس المزايا لكل العمال مهما كان قطاع نشاطهم .

و يتعلق الأمر ب :

- SGRA تتكفل بالتوظيف العمومي.
- CASOMEN تتكفل بالعمال المناجم .
- CRAMA تتكفل بالعمال القطاع الفلاحي .
- GAPAS تتكفل بعمال سونلغاز .
- CAAV تتكفل بالعمال بصفة عامة سواء لمؤسسات عامة او الخاصة .
- CAVNOS تتكفل بأصحاب الاعمال الحرة و المسماة حاليا CASNOS.
- LA CHOMINECAS تتكفل بعمال السكة الحديدية.

الفرع الثاني : مهام الصندوق الوطني للتقاعد :

حددت مهام الصندوق بموجب المادة 9 من المرسوم رقم -92 07 المؤرخ في 4 يناير 1992 وهي كالآتي :

- تسيير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ومنح ذوي الحقوق.
- تسيير المعاشات والمنح الممنوحة بسند التشريع ما قبل الفاتح من يناير 1984 إلى غاية انقضاء حقوق المستفيدين.
- ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل التقاعد.
- تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي.
- ضمان إعلام المستفيدين وأرباب العمل.
- تسيير صندوق المساعدة والإغاثة تطبيقا للمادة 52 من القانون -83 12 المؤرخ في 2 جويلية سنة 1983 المتعلق بالتقاعد.

شرع في تطبيق المرسوم من قانون رقم 12-83 المؤرخ في جويلية 1983 المشار إليه في إطار الإجراءات المتبعة، والقيام بنشاطات في شكل انجازات ذات طابع اجتماعي كالتي نصت عليها المادة 92 من القانون رقم – 83 11 والمؤرخ في 2 جويلية سنة 1983 المتعلق بالضمان الاجتماعي ونصوصه التطبيقية.

- المهام المتعلقة بالانتساب وعملية التحصيل مضمونة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع المصالح المركزية للصندوق.
- خلية استقبال المواطن، الاتصال والإصغاء الاجتماعي.
- المساعدة الاجتماعية .

المطلب الثاني : هياكل التسيير الاداري للصندوق الوطني للتقاعد CNR :

يتكون هيكل التسيير للصندوق بهيكلين و هما :

1) مجلس الادارة :

إدارة ومراقبة وتنشيط الصندوق تتألف من 29 عضوًا وتوزع على النحو التالي:

- 18 عضوًا يمثلون العمال ويتم تعيينهم من قبل المنظمات النقابية الأكثر تمثيلاً.
- 9 عضوًا يمثلون أرباب العمل، بما في ذلك ممثلين اثنين من القطاع العام.
- 2 عضوًا يمثلان مستخدمي الصندوق.

2) المدير العام :

ويتولى الإشراف عن الصندوق و ضمان تسييره تحت رقابة مجلس الإدارة.

الشكل4 : هياكل التسيير الاداري للصندوق الوطني للمتقاعدين

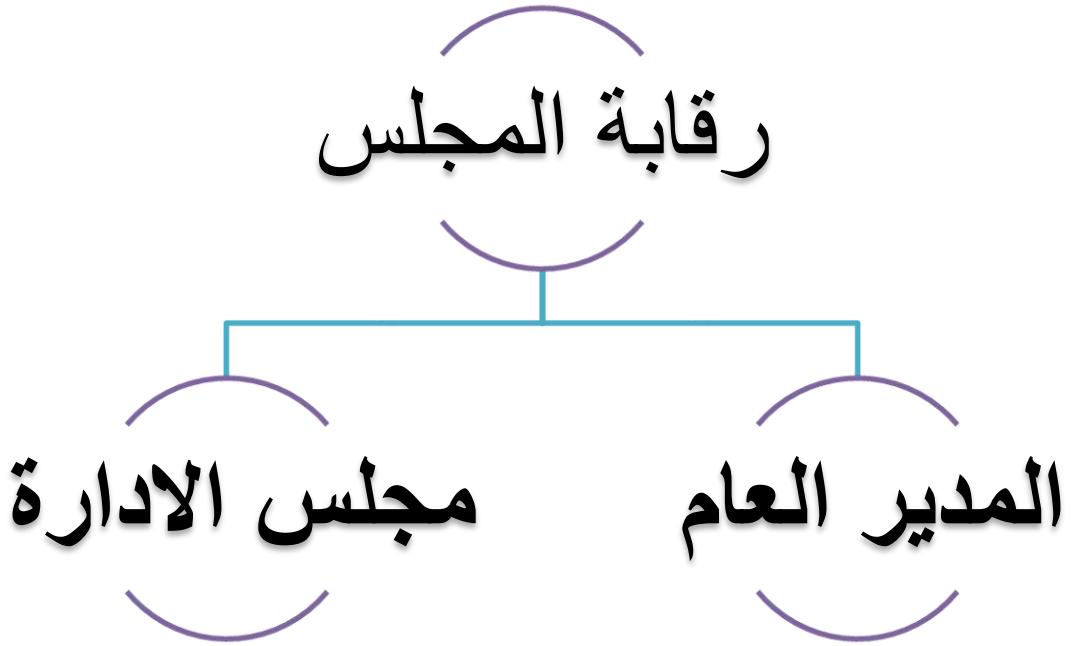

مصدر : من اعداد الطالب

تتولى المديرية العامة ما يلي :

- تنظيم تخطيط تنسيق مراقبة نشاطات الوكالات الولائية والفروع الإدارية للمؤسسات التابعة و تسير المعدات و الوسائل البشرية و المادية للصندوق، وكذا الميزانية مع تنظيم العمليات المالية و مركزية المحاسبة العامة .
- تنسيق تحصيل اشتراكات التقاعد.
- تسير المسارات ا المهنية للمؤمنين اجتماعيا
- تنظيم إعلام المؤمنين لهم اجتماعيا و مستخدميهم.
- متابعة تطبيق الاتفاقيات والعقود في مجال التقاعد

تتضمن المديرية العامة تحت سلطة المدير العام ومساعدة مدير عام مساعد الهياكل الآتية :

الشكل 5 : هياكل مديرية العامة

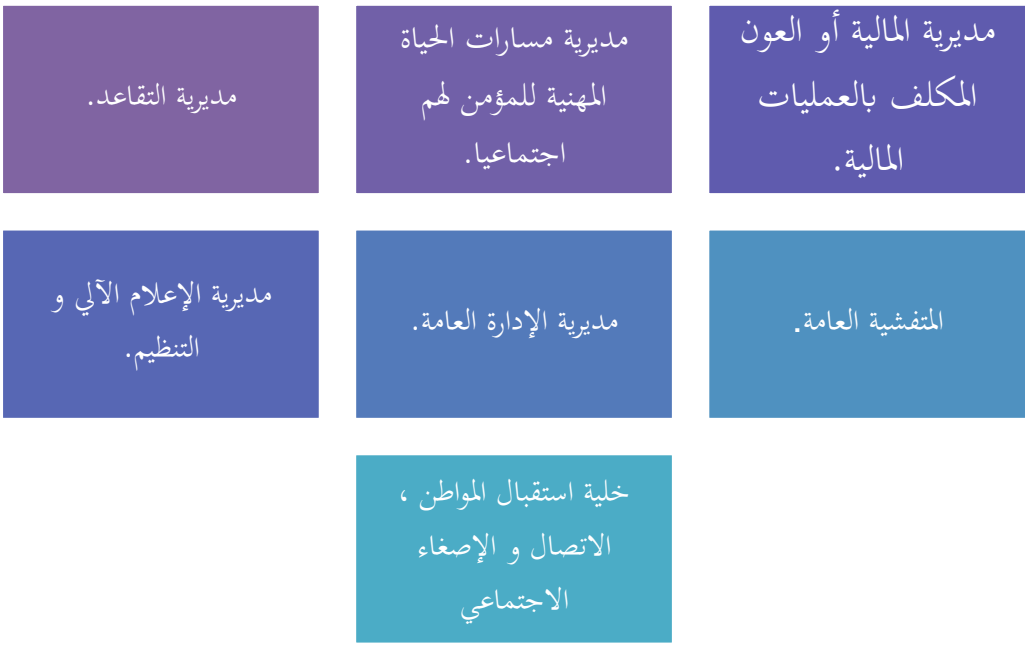

مصدر : من اعداد الطالب

المطلب الثالث : مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد

يتم تمويل نفقات التقاعد من خلال قسط من الاشتراكات يتحمله المستخدم والعامل الأجير في حالة النشاط، وفقًا للتالي:

أ. **التقاعد العادي**: يبلغ إجمالي الاشتراكات 17.25٪، وتوزع على النحو التالي:

- 10٪ على عاتق المستخدم.
- 6.75٪ على عاتق العامل الأجير.
- 0.50٪ حصة لصندوق الخدمات الاجتماعية.

ب. **التقاعد المبكر**: يبلغ إجمالي الاشتراكات 0.5٪، وتقسم بالتساوي بين المستخدم والعامل الأجير.

في سنة،2006 قررت السلطة العمومية إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد (FNRR)[2]بواسطة تدابير قانون المالية التكميلي عن طريق حساب تخصيص خاص .يتولى هذا الصندوق مهمة تسيير الموارد المالية المسندة إليه من أجل تكوين احتياطات موجهة للمساهمة في استمرار المنظومة الوطنية للتقاعد وديمومتها، يمول على أساس 3% من ناتج الجباية البترولية سنوي

وتتكون موارده حسب المادة 30 من الأمر 06/04 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 من:

- 3%من ناتج الجباية البترولية.
- حصة من فائض في خزينة صناديق الضمان الاجتماعي.
- حصة من عائدات تأجير وبيع الأملاك العقارية والمنقولة للصناديق المكلفة بضمان أداء التقاعد.
- عائدات توظيف الأموال.
- الهبات والوصايا.
- كل الموارد الأخرى أو المساهمات أو الإعانات المحتملة.

توظف هذه الموارد بصفة حصرية في سندات الدولة ويقرر استعمالها في مجلس الوزراء ويحدد عن طريق التقييم، وتجدر الإشارة إلى ان الحكومة قررت رفع النسبة المذكورة أعلاه إلى 3% إبتداءا من 2012 بموجب نص المادة 89 من قانون المالية 2012.

المبحث الثاني: التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر– دراسة تحليلية

المطلب الاول: الأساليب والأدوات التحليلية

في هذا القسم الفرعي من الفصل الثاني، سنصف الأساليب والأدوات التي استخدمناها لتحليل البيانات التي تم جمعها وفحص رصيد صناديق التقاعد الوطنية في الجزائر.

[2] FNRR : Fonds national des réserves des retraites

الفرع الاول :جمع البيانات

لإجراء تحليلنا، قمنا بجمع البيانات من مصادر مختلفة، مثل المقالات والمواقع الرسمية والتقارير بشكل أساسي من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)[3] و مذكرات عرض قانون المالية . وكانت هذه الاخيرة مفيدة بشكل خاص لأنها توفر معلومات رسمية وموثوقة عن المؤشرات الرئيسية المتعلقة بصناديق المعاشات التقاعدية.

من أجل تحديد الوثائق ذات الصلة، أجرينا بحثا مكثفا على الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة إلى قواعد البيانات الأكاديمية. كما بحثنا في المواقع الإلكترونية الحكومية للحصول على معلومات إضافية. اخترنا أحدث المصادر ذات الصلة لضمان موثوقية وأهمية البيانات التي تم جمعها.

الفرع الثاني: معالجة البيانات

بمجرد جمع البيانات، قمنا بمعالجتها من أجل استخراج معلومات قابلة للتفسير وتحليلها بدقة. استخدمنا أدوات مثل Microsoft Excel لتنظيم البيانات وإجراء العمليات الحسابية الإحصائية.

أنشأنا جداول ورسوم بيانية لتصور الاتجاهات والاختلافات في المتغيرات التي تمت دراستها، مع تسليط الضوء على التغييرات بمرور الوقت. قمنا بحساب النسب المئوية لتحديد المقاييس المختلفة وتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

الفرع الثالث: تحليل النتائج

بمجرد معالجة البيانات، أجرينا تحليلا متعمقا للنتائج. درسنا الإحصاءات والاتجاهات والاختلافات الرئيسية لتقييم رصيد صناديق التقاعد الوطنية في الجزائر.

قارنا البيانات مع الدراسات السابقة والعمل الحالي في الميدان لتقييم اتساق النتائج. كما أخذنا في الاعتبار عوامل الاقتصاد الكلي مثل البطالة والوضع الاقتصادي للبلد والهرم العمري من أجل فهم تأثيرها على صناديق التقاعد.

استخدمنا مناهج كمية لتحليل البيانات ومناهج نوعية لتفسير النتائج والآثار. سلطنا الضوء على القيود المفروضة على البيانات التي تم جمعها، مع تقديم توصيات ووجهات نظر للبحث المستقبلي في هذا المجال.

[3] ONS : Office National des Statistique

باختصار، وصفنا في هذا القسم الفرعي الأساليب والأدوات التي استخدمناها لتحليل البيانات التي تم جمعها عن صناديق التقاعد الوطنية في الجزائر. شرحنا نهجنا في جمع البيانات ومعالجة البيانات باستخدام أدوات الكمبيوتر وتحليل النتائج من أجل تقييم الرصيد المالي لصناديق المعاشات التقاعدية.

المطلب الثاني : تحليل التوازن العام لصناديق الوطنية للتقاعد

الفرع الاول : تطور الارقام حول الصندوق الوطني للتقاعد

تنقسم منح و المعاشات التقاعد في الجزائر الى (معاش تقاعد مباشر , معاش تقاعد منقول , منحة التقاعد المباشر , منحة التقاعد المنقول , المعاشات المدفوعة بالخارج , التقاعد التكميلي) , و الجدول التالي يوضح تطور هذه المعاشات و المنح خلال الفترة (2012 الى 2022)

الجدول 1 : تطور انواع المعاشات و المنح بالصندوق الوطني للتقاعد من 2012 الى 2022

السنة	معاش التقاعد المباشر	معاش التقاعد المنقول	منحة التقاعد المباشر	منحة التقاعد المنقول	المعاشات المدفوعة بالخارج	التقاعد التكميلي	منح اخرى	المجموع
2012*	1242526	877789	127911	64312	6733	235	25	2319531
2013	1357912	910352	139693	67482	6733	214	18	2482404
2014	1467878	930341	154211	70890	6815	209	18	2630362
2015	1572991	952157	167290	74085	6865	209	18	2773615
2016	1733972	980391	178645	78406	6916	209	18	2978557
2017	1897287	991282	190442	80716	6951	207	18	3166903
2018	1216997	1009126	201391	82787	7977	207	18	2518503
2019	لم نجد المعلومات للسنتين 2019 و 2020							
2020								
2021 **	1877795	1138347	225941	98018	5263	206	18	3345588
2022	1875784	1174503	236486	101714	5023	187	17	3393714

المصدر : (انعكاسات و تداعيات العوامل الديموغرافية و اقتصادية على استمرارية نظام التقاعدفي الجزائر) (*)و الموقع الالكتروني لصندوق الوطني للتقاعد تم اطلاع عليه يوم 2023/05/14(**)

وفقا للبيانات الواردة في الجدول السابق ، فإن معاشات التقاعد المباشر هي أهم أنواع المعاشات التقاعدية وقد تطورت بشكل مطرد على مر السنين. في عام 2012 ، كانوا يمثلون 1242526 معاشا تقاعديا ، أو حوالي 53.56٪ من جميع معاشات التقاعد. في عام 2017 ، وصلوا إلى 1,897,287 معاش تقاعدي ، وهو ما

يمثل 59.9٪ من إجمالي معاشات التقاعد. ومع ذلك ، في عام 2018 ، انخفضت إلى 1,216,997 معاش تقاعدي ، أو حوالي 37.8٪ من الإجمالي. في عام 2021، ارتفعت إلى 1,877,795 معاشا تقاعديا، أو 56.12٪ من الإجمالي، ثم انخفضت قليلا في عام 2022 إلى 1,875,784 معاشا تقاعديا، أو حوالي 55.27٪ من الإجمالي.

وفيما يتعلق باستحقاقات التقاعد المباشر، فإنها تمثل ثالث أكبر نوع من المعاشات التقاعدية. لم تتجاوز نسبتها إلى إجمالي معاشات التقاعد 7٪ خلال الفترة المدروسة ، حيث وصلت إلى 6.9٪ في عام 2022 ، مع أعلى ذروة بلغت 7.9٪ في عام 2018. وتمثل بدلات التقاعد المحولة أقل من 3.5 في المائة من جميع البدلات والمعاشات التقاعدية.

وفيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية المدفوعة في الخارج، كانت قيمتها مستقرة نسبيا. وارتفعت من 6,733 معاش تقاعدي في عام 2012 إلى 7,977 معاش تقاعدي في عام 2018، بمتوسط معدل نمو قدره 1.8٪. ومع ذلك، في عام 2022، انخفضت إلى حوالي 5,263 معاشا تقاعديا.

الشكل6 : تطور عدد المستفيدين من معاش التقاعد من 2012 إلى 2022

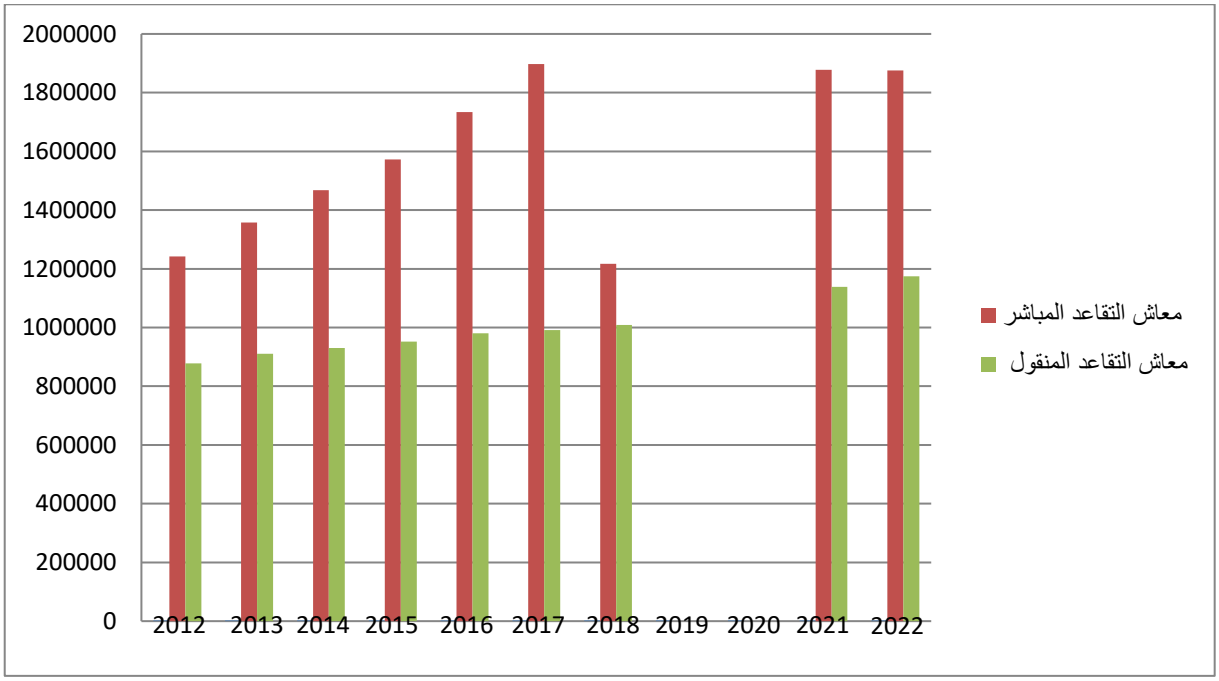

مصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

الجدول 2 : توزيع عدد المستفيدين حسب نوع التقاعد لسنة 2022

انواع التقاعد	2022/12/31
التقاعد العادي	851884
التقاعد النسبي	718712
التقاعد المسبق	153
التقاعد دون شرط	305035
التقاعد المنقول	1174503

مصدر : متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق الوطني للتقاعد، تم الاطلاع عليه في2023/05/14

الشكل7 : نسب توزيع عدد المستفيدين حسب نوع التقاعد لسنة 2022

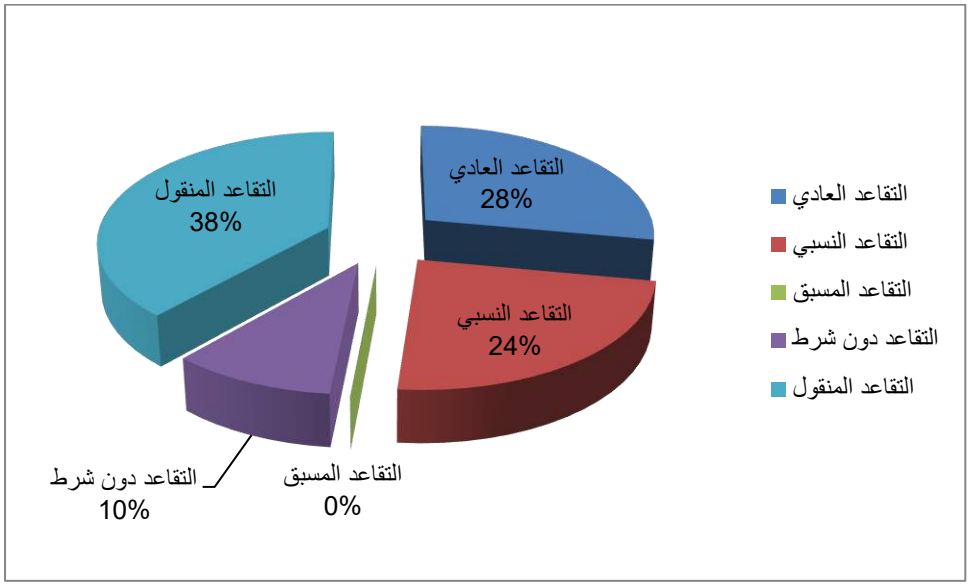

مصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

وفقا للإحصائيات العامة حول أنواع المعاشات المختلفة في الجزائر، يمكن ملاحظة أن النسبة الأعلى تتعلق بالتقاعد المنقول والتي تمثل حوالي 38٪ من جميع المستفيدين من المعاشات التقاعدية. تأتي المعاشات التقاعدية العادية بعد ذلك ، بنسبة حوالي 28٪. يمثل التقاعد النسبي حوالي 24٪ في نهاية عام 2022 ، يليه التقاعد دون شرط ، والذي يمثل حوالي 10٪. وفيما يتعلق بالتقاعد المبكر، فإنه غير موجود عمليا بسبب الصعوبات المالية التي يواجهها صندوق المعاشات التقاعدية، مما أدى إلى إلغائه.

الجدول 3 : يمثل عدد المستفيدين من معاش التقاعد من الخارج

اجمالي منح الممنوحة في الخارج	فرنسا	بلجيكا	تونس	دول اخرى
5023	4700	178	126	19

مصدر : متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق الوطني للتقاعد، تم الاطلاع عليه في 2023/05/14

إن عدد المستفيدين من المعاش التقاعد المدفوع من الخارج الوطن ، حيث نلاحظ أن فرنسا و تونس و بلجيكا تمثل على الترتيب أكبر الدول التي تحتوي على أكبر عدد من المستفيدين من معاش التقاعد المحول إلى الجزائر .

الفرع الثاني : التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد

لم تتوقف نفقات الصندوق الوطني للتقاعد عن الارتفاع من سنة إلى أخرى، وهذا ما يشكل أحد العوامل الرئيسية لعجز النظام الوطني للتقاعد، ونهتم في هذا العنصر بدراسة حالة العجز حيث سجل الصندوق الوطني للتقاعد ولعدة سنوات عجزا كما يبينه الجدول التالي:

الجدول 4 : : تمثل تطور نفقات و ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد للعمال الأجراء للفترة (2015/2018) الوحدة (مليون د.ج)

	2015	2016	2017	2018
إيرادات	644.0	724.3	699.1	714.8
نفقات	909.5	1036.9	1185.4	1270.3
رصيد	**-265.5**	**-312.6**	**-468.3**	**-555.4**

مصدر : الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام نتائج 2015/2018 التي نشرت سنة 2021 في المنشور رقم49 ص 20

عندما ننظر إلى الجدول ، نرى أن إيرادات الصندوق الوطني للمعاشات متشابهة تماما. وفي عام 2015، بلغت نحو 644.0 مليون دينار، وارتفعت في عام 2018 لتصل إلى نحو 714.8 مليون دينار، بمتوسط معدل نمو بلغ نحو 10.99٪. في المقابل، ترتفع النفقات من سنة إلى أخرى، من نحو 909.5 مليون دينار عام 2015 إلى نحو 1270.3 مليون دينار عام 2018، بمتوسط معدل نمو نحو 39.67٪. وتعزى هذه الزيادة في الإنفاق أساسا إلى الزيادة في عدد المتقاعدين في معظم أنواع المعاشات التقاعدية، مما أدى إلى عجز في السنوات الأخيرة. ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض عدد المشاركين في تمويل الصندوق.

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ انخفاضا كبيرا في الرصيد، من حوالي -265.5 في عام 2015 إلى -555.4 في عام 2018. ويرجع ذلك إلى الفرق في انخفاض نمو الدخل وارتفاع معدلات نمو الإنفاق.

الشكل8 : تمثل تطور نفقات و ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد للعمال الأجراء للفترة (2015/2018) الوحدة (مليون د.ج)

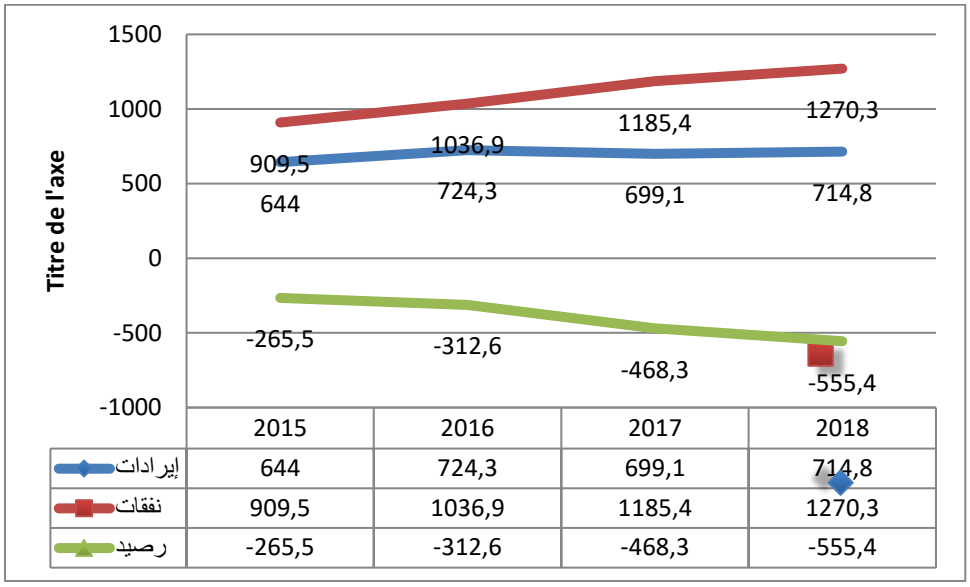

	2015	2016	2017	2018
إيرادات	644	724,3	699,1	714,8
نفقات	909,5	1036,9	1185,4	1270,3
رصيد	-265,5	-312,6	-468,3	-555,4

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

من الرسم البياني السابق، من الواضح أن الصندوق الوطني للتقاعد لا يزال يعاني من عجز على مدى السنوات الأربع الماضية، مع تسجيل أكبر عجز في عام 2018. ويعزى ذلك أساسا إلى الزيادة في النفقات الناجمة عن الزيادة في عدد الأشخاص الذين يلتمسون التقاعد، ولا سيما التقاعد المبكر. وقد أدت هذه الزيادة إلى زيادة كبيرة في النفقات، في حين انخفضت الإيرادات في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض عائدات النفط المخصصة للصندوق الوطني للتقاعد.

في الواقع، في عام 2016، انخفضت أسعار النفط بشكل حاد، من 100 دولار للبرميل في عام 2014 إلى 50 دولارا للبرميل في عام 2016. وكان لذلك أثر مباشر على إيرادات الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة للتوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد والحلول

الفرع الاول : العوامل الديموغرافية و الاجتماعية:

تعيش الجزائر تحولًا ديموغرافيًا يتمثل في انخفاض معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات، وارتفاع نسبة السكان المسنين. هذا التحول يؤدي إلى زيادة النفقات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية.

تزايد الديموغرافي:

ارتفاع معدلات الشيخوخة و تراجع معدلات المواليد يمكن أن يؤدي إلى تزايد عدد المستفيدين من صندوق التقاعد مقابل عدد المساهمين، مما يزيد العجز المالي للصندوق.

الجدول 5 : معدل الإعالة الديمغرافية للأشخاص

	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الإعالة الديموغرافية للأشخاص	58.5%	60.1%	61.8%	63.5%	65.2%

مصدر : الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام نتائج 2015/2018 التي نشرت سنة 2021 في المنشور رقم49 ص 6 و بالأرقام نتائج 2014/2016 التي نشرت سنة 2017 في المنشور رقم 47 ص6

من الجدول السابق نلاحظ أن نسب معدل نمو الديموغرافي في الجزائر يرتفع سنة بعد سنة من 58.5% في سنة 2014 إلى 65.2% في سنة 2018 مما ينتج ذلك بارتفاع عدد المتقاعدين بمختلف أنواعها.

الجدول 6 : تطور عدد المتقاعدين حسب الصندوق

السنة	2014	2015	2016	2017
عدد المتقاعدين	2773615	2978557	3166903	3216648

مصدر : الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام نتائج 2015/2018 التي نشرت سنة 2021 في المنشور رقم49 ص 20

يبين الجدول زيادة عدد المتقاعدين كل سنة و ينتج عنه زيادة في نسبة النفقات مما يأدي ذلك الى ارتفاع سعر النفقات و زيادة نسبة العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد من هنا نستنتج أن العوامل الديموغرافية تأثر بنسبة كبيرة في التوازن المالي للصندوق .

نسبة البطالة :

يمكن أن تؤثر البطالة على التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد. الصندوق الوطني للتقاعد عادةً يعتمد على إسهامات الموظفين وأرباح الاستثمارات لتمويل المعاشات والمزايا التقاعدية. ومع زيادة معدلات البطالة،

يمكن أن ينخفض عدد المشتركين الذين يقدمون إسهاماتهم إلى الصندوق، مما يقلل من التدفقات النقدية إلى الصندوق.

الجدول 7 : مؤشرات نسبة البطالة

	أبريل 2014	سبتمبر 2014	سبتمبر 2015	أبريل 2016	سبتمبر 2016
نسبة البطالة	9.8%	10.6%	11.2%	9.9%	10.5%
	أبريل 2017	سبتمبر 2017	أبريل 2018	سبتمبر 2018	
	12.3%	11.7%	11.1%	11.7%	

مصدر : الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام نتائج 2015/2018 التي نشرت سنة 2021 في المنشور رقم49 ص 13 و بالأرقام نتائج 2014/2016 التي نشرت سنة 2017 في المنشور رقم 47 ص13

نلاحظ أن نسب البطالة ظاهرة في الجدول متقاربة لا تقل على نسبة 9.8% , و تأثر نسبة البطالة على ارتفاع عدد المتقاعدين فمثلا إذا كان الفرد يعمل في قطاع معين ويفقد وظيفته بسبب إغلاق الشركة أو تغيرات في سوق العمل، فقد يكون هناك برامج خاصة تتيح للعمال المتضررين الاستفادة من التقاعد المبكر. تتطلب هذه البرامج عادةً موافقة صندوق التقاعد أو الجهات المعنية الأخرى، ويتم تحديد الشروط والمعايير التي يجب تلبيتها للتأهل للتقاعد المبكر.

الفرع الثاني : العوامل الاقتصادية :

إذا كان هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي، قد يؤدي ذلك إلى تراجع الإيرادات الضريبية والمساهمات الاجتماعية المرتبطة بالتقاعد، مما يؤدي إلى زيادة العجز المالي.

مساهمة الجباية البترولية في التوازن صندوق الوطني للتقاعد :

تعاني الصناديق الوطنية للتقاعد من اختلالات مالية، ولذلك تحتاج إلى حلول تعيد التوازن لها. أحد الحلول المقترحة هو تعزيز الصناديق عن طريق مساهمات جبائية بترولية، وذلك بتحسين جباية الضرائب المرتبطة بالنفط

والغاز. من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، يمكن للصندوق تعزيز موارده المالية وتحقيق التوازن. ومع ذلك، يجب أن يتم اتخاذ إجراءات أخرى مثل تحسين سياسات الاستثمار وإدارة النفقات بفاعلية لضمان استقرار المالية واستدامة الصناديق في المستقبل.

تم تنفيذ تدابير هامة خلال الفترة من 1999 إلى 2011 بهدف ضمان استدامة النظام الوطني للتقاعد وتحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين. واحدة من هذه التدابير هي إنشاء صندوق وطني للاحتياطيات التقاعد في عام 2006 بموجب قرار صادر عن فخامة رئيس الجمهورية. يهدف هذا الصندوق، الذي يتم تمويله في الأساس من خلال تحويل جزء من الإيرادات البترولية سنويًا، والتي بدأت بنسبة 2٪ وتم زيادتها لاحقًا إلى 3٪، إلى ضمان استمرارية وثبات النظام الوطني للتقاعد والحفاظ على حقوق التقاعد للأجيال القادمة.

الجدول 8 : **تغطية الجباية البترولية للإرادات (الوحدة 10^3 دينار)**

السنوات	الجباية البترولية	مبلغ مساهمة في صندوق التقاعد
2014*	1577.73	47.3319
2015	1722.94	51.6882
2016	1682.55	50.4765
2017	2200.10	66.003
2018	2349.70	70.491
2019	2518.50	75.555
2020**	1349.70	40.491

مصدر مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019(*) تقرير عرض مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 (**)

يبين الجدول ارتفاعا في عائدات النفط، من 1577.73 × 10^3 دنانير في عام 2014 إلى 2518.5 × 10^3 دينار في عام 2019. وقد ساهم ذلك في زيادة المساهمة في صندوق التقاعد الذي يمثل 3٪ من عائدات النفط. ومع ذلك ، في عام 2020 ، انخفضت عائدات النفط إلى 1349.7 × 10^3 دينار ، بمعدل نمو يقدر ب -46.4٪. وأدى ذلك إلى انخفاض في المساهمة في صندوق المعاشات التقاعدية. ومن أسباب هذا الوضع الأزمة المالية التي أدت إلى انخفاض قيمة الصندوق وزيادة العجز في رصيده المالي:

- تركيز الدولة على مشروع قانون المالية التكميلية لسنة 2020 مع اتخاذ تدابير عاجلة للاستجابة السريعة لآثار جائحة كوفيد-19 على صحة السكان.
- التخفيف من تأثير الجائحة على النشاط الاقتصادي.

- الحفاظ على تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمواطنين.

الفرع الثالث : نتائج الدراسة و تقديم حلول مقترحة لتجنب العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد

نتائج الدراسة :

من خلال تحليل مصادر وأداء نظام التقاعد في الجزائر، يتضح أن الاشتراكات التي يدفعها العمال وأرباب العمل تشكل الركيزة الأساسية لتمويل النظام، إضافة إلى مساهمات الدولة. وهذا يشير إلى محدودية مصادر التمويل المتاحة للنظام. أما أداء النظام، فيتمثل في الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للتقاعد، مثل منح ومخصصات التقاعد ومنح ذوي الحقوق. وقد شهد هذا الأداء ارتفاعًا خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد المستفيدين من التقاعد في جميع فئاته، خاصة المستفيدين من التقاعد المبكر. هذا التحليل يعكس أهمية الاشتراكات المستدامة في تمويل النظام، ويشدد على ضرورة تحقيق التوازن بين المصادر والاحتياجات المالية للنظام، من خلال تعزيز الاقتصاد الوطني وتعزيز فرص التوظيف، إلى جانب تطوير آليات إدارة الصندوق لضمان استدامة المعاشات والتقاعد في المستقبل.

تم إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد بهدف تشكيل احتياطات موجهة للمساهمة في استمرارية واستدامة المنظومة الوطنية للتقاعد. ومع ذلك، يعاني الصندوق من قيود تتعلق بمصادر تمويله وغياب سياسة استثمارية فعالة لفوائضه. يعتمد التمويل الحالي للصندوق بشكل رئيسي على الجباية، مما يعني أنه يتأثر بتقلبات إيرادات الجباية ومحدودية مصادر التمويل الأخرى. هذا الاعتماد القوي على الجباية يعرض الصندوق للمخاطر المتعلقة بتقلبات الاقتصاد والعوامل الخارجية.

بعض الحلول او الاقتراحات لتجنب العجز المالي :

على ضوء هذه الدراسة يمكن طرح بعض الحلول لحد من هذه الازمة المالية التي يواجهها الصندوق الوطني للتقاعد سنويا :

- رفع نسبة المساهمة الجباية البترولية في صندوق التقاعد التي تقدر حاليا ب 3 % .
- تنفيذ سياسات و برامج لمكافحة البطالة وزيادة معدلات التوظيف مما يساهم هذا بزيادة حصيلة الاشتراكات للصندوق التقاعد .
- زيادة سن التقاعد مما يؤدي ذلك الى زيادة عدد الاشخاص الذين يساهمون في الصندوق و تقليل العجز المالي .
- مراجعة بعض الاحكام القانون التقاعد وجعلها تنسجم مع المتغيرات الحالية .
- يجب وضع سياسات استثمارية متنوعة وذكية تهدف إلى تحقيق عائدات مستدامة ومتنوعة على المدى الطويل. ذلك يساهم في زيادة كفاءة الصندوق وتعزيز قدرته على تحمل التحديات المالية في المستقبل.

- يجب أن ترتكز هذه السياسات على تحقيق التوازن بين الحفاظ على رأس المال وتحقيق عائدات مستدامة، مع مراعاة المخاطر المحتملة والاحتياجات المستقبلية للمنظومة الوطنية للتقاعد.

خلاصة الفصل :

خصصت الفصل الثاني للدراسة التحليلية للصندوق الوطني للتقاعد بعدما قمت بتقديم الصندوق بصفة عامة من نشأتها و مهامها و هيكلها التنظيمي و مصادر التمويل التي تعتمد عليها , فهو يعتمد على ميزانية الدولة واشتراكات المساهمين .

و في دراستي اظهرت تطور انواع المعاشات و المنح بالصندوق الوطني للتقاعد في السنوات الاخيرة داخل و خارج الوطن التي اثر في ارتفاع نسبة النفقات حيث درست الفارق الكبير بينها و بين الارادات التي انتج عنه عجز السنوي مما دفعني الى معرفة اسباب التي تنتج منها هذا العجز بإحصائيات و باعتماد على العوامل التي قد تأثر في التوازن المالي حيث تكلمنا اولا عن العوامل الديموغرافية التي انتج عنها ارتفاع نسبي للسكان خاصة الاشخاص التي تتراوح اعمارهم 60 سنة فما فوق مما ادى ذلك بارتفاع عدد المتقاعدين سنويا بمختلف انواعها و نتج عنه زيادة في النفقات , و من الجانب الاقتصادي تحدثت عن بعض العوامل التي لها تأثير في الايرادات مثل الجباية البترولية التي صارت تعتمد عليه الدولة و نسبة مساهمتها للصندوق التقاعد الذي يعتبر قليلا مما يادي ذلك ببقاء قيمة صادرات ثابتة سنويا .

الخاتمة

الخاتمة :

توصلت الدراسة التحليلية للتوازن المالي لصندوق التقاعد الوطني في الجزائر الى إبراز التأثير الكبير للعوامل الاجتماعية والاقتصادية على قطاع المعاشات التقاعدية. حيث كشف تحليل تطور الجباية البترولية ونسبة 3٪ المخصصة لصناديق التقاعد الوطنية عن التحديات المالية التي يواجهونها.

شهدت الجزائر انخفاضًا حادًا في أسعار النفط منذ عام 2014 ، مما كان له تداعيات كبيرة على اقتصاد البلاد. وقد أثر هذا الوضع على العديد من القطاعات ، بما في ذلك قطاع التقاعد. أدى انخفاض عائدات النفط إلى الضغط المالي على صناديق التقاعد ، مما جعل من الضروري إدارة الموارد المتاحة بعناية.

بالإضافة إلى ذلك ، تمثل البطالة عبئًا كبيرًا على المجتمع. إن انتشار البطالة ة يحد من الاشتراكات في نظام المعاشات ويزيد من الضغط على الأموال المتاحة لتقديم استحقاقات التقاعد.

أدت الأزمة الصحية لعام 2019 ، مع عواقبها الاقتصادية والاجتماعية ، إلى تفاقم الاحتياجات المالية وتفاقم التحديات التي تواجه قطاع المعاشات التقاعدية في الجزائر.

أدى التغيير الديموغرافي ، الذي يتميز بزيادة متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدل المواليد ، إلى شيخوخة السكان وزيادة الضغط على أنظمة المعاشات التقاعدية. وقد أدى ذلك إلى زيادة استحقاقات التقاعد الواجب دفعها ، بينما انخفض عدد المساهمين المحتملين ، مما أدى إلى اختلال التوازن المالي

بتأكيد فرضيتنا ، أظهرت هذه الدراسة أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل البطالة ومشاكل التمويل والتطور الديموغرافي لها تأثير كبير على قطاع التقاعد في الجزائر. من الضروري أخذ هذه العوامل في الاعتبار عند صياغة السياسات والتدابير التي تهدف إلى ضمان استقرار واستدامة نظام المعاشات التقاعدية.

في الختام ، تؤكد هذه الدراسة فرضية أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل البطالة ومشاكل التمويل والتطور الديموغرافي لها تأثير كبير على قطاع التقاعد في الجزائر. لمواجهة هذه التحديات ، من الضروري وضع سياسات هيكلية تهدف إلى تعزيز العمالة الرسمية ، وتقوية آليات تمويل صناديق المعاشات التقاعدية وتكييف سياسات المعاشات التقاعدية مع مراعاة الحقائق الديمغرافية المتغيرة من خلال العمل على هذه النقاط ، ستكون السلطات قادرة على مواجهة التحديات المالية بشكل أفضل وضمان نظام تقاعد قوي ومستدام للأجيال الحالية والمقبلة..

أولا: نتائج الدراسة

قد نلخص في الختام نتائج دراستنا كما يلي :

- ضمان الاجتماعي هو نظام يهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في المجتمع .
- عجز الصندوق الوطني للتقاعد على المحافظة على التوازن المالي مثلما بينته التحاليل ودارسة
- الوضعية المالية؛
- إن الاعتماد على الجباية البترولية قد يزيد في عجز الصندوق نظرا لعدم إستقرار أسعار النفط
- يعتمد تمويل صندوق الوطني للمتقاعدين بشكل أساسي على إشتراكات المشتركين كمصدر رئيسي للتمويل

ثانيا: أفاق الدراسة

توفر الافاق المستمدة من الدراسة سبلًا للبحث في المستقبل وهي كمايلي:.

- تعميق تحليل السياسات الهيكلية: سيكون من المفيد مواصلة البحث عن السياسات الهيكلية الهادفة إلى تعزيز العمالة الرسمية وتقليل البطالة غير الرسمية. يمكن أن يشمل ذلك استكشاف الحوافز لتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على التوظيف ، وكذلك دراسة إنشاء الأعمال التجارية وسياسات الاستثمار لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل.
- تقييم الإصلاحات الضريبية والتمويلية: يمكن إجراء تحليل متعمق للإصلاحات الضريبية والتمويلية لتقييم فعاليتها وتأثيرها على الاستقرار المالي لصندوق التقاعد الوطني. ويمكن أن يشمل ذلك فحص تدابير تنويع مصادر التمويل ، وتعزيز جمع المساهمات ، وتخصيص الموارد المتاحة على النحو الأمثل.
- دراسة تأثير الأزمة الصحية على نظام المعاشات التقاعدية: يمكن إجراء تحليل متعمق لعواقب الأزمة الصحية لعام 2019 على نظام المعاشات التقاعدية. ويمكن أن يشمل ذلك تقييم تدابير الطوارئ المطبقة ، وتأثيرها على صناديق المعاشات التقاعدية وآفاق التكيف لمواجهة التحديات المستقبلية.
- فحص أنظمة المعاشات التقاعدية المقارنة: يمكن أن تقدم دراسة مقارنة لأنظمة المعاشات التقاعدية في البلدان الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة رؤى مثيرة للاهتمام. يمكن أن يسمح ذلك بتعلم الدروس من الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة ، وبالتالي تقديم أفكار لإصلاحات وسياسات محددة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

المراجع بالغة العربي :

أولا :المذكرات والأطروحات

1. الهام غجاتي. (21 02, 2021). اثر تقلبات سعر النفط على توازنات المالية لقطاع التأمين الاجتماعي في الجزائر.. مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

ثانيا :المجلات والمؤتمرات

1. بوبيان مسعود. (2021). *تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دي بونت*. سطيف: مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية.
2. بوشلاغم عميروش. (2020). *دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات*. الجزائر: مجلة العلوم الانسانية.
3. تهتان موراد، و مزيود ابراهيم . (بلا تاريخ). *واقع و اليات استدامة التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر* . الجلفة: مجلة الحقوق و العلوم الانسانية .
4. حسين محمود ، و الهام غجاتي . (2020). *واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال*. سطيف: مجلة البشائر الاقتصادية.
5. زبيدة سمرود ، و جمال الدين سحنون. (2020). *دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن*. مجلة الريادة الاقتصاديات الاعمال.
6. *انعكاسات و تداعيات العوامل الدبموغرافية و اقتصادية على استمرارية نظام التقاعدفي الجزائر*. (بلا تاريخ). مجلة ابداع.
7. بن عمر محمد البشير، نصير احمد ، و نذير غانية . (2018). *تحليل مؤشرات الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حالة المجمع الصناعي صيدال*. الجزائر: لا يوجد.
8. علي سماي ، و إبراهيم مزيود. (2015). *تحليل المتغيرات المتحكمة في إيرادات ونفقات مؤسسات الضمان الاجتماعي*. مجلة الاقتصادالجديد.
9. مكتب العمل الدولي. (2011). الضمان الاجتماعي من اجل العدالة الاجتماعية و العولمة العادلة . صفحة 6.

المراجع باللغة الأجنبية

أولا :المجلات والمؤتمرات

1. Leila MOUACI
2. زينة قمري ، و شريفة بوالشعور. (2021). *مراحل تطور نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر*. ، و Nadjia DAHAK. (2021). *Sociales en Algérie Financière des Caisses de Sécurité La Pérennité*. Alger.

3. soufi imane، و ayed sidi mouhamed. (بلا تاريخ). *Le rôle des pouvoirs publics sur le système de la protection sociale en Algérie*.

المواقع الإلكترونية

1. الصندوق الوطني للتقاعد. (بلا تاريخ). *الصندوق الوطني للتقاعد*. تم الاسترداد من https://dz.cnr.dz/: https://dz.cnr.dz/